الأمم المتحدة

A/70/682–S/2016/39

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 January 2016
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٩٨ (هـ) من جدول الأعمال
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بصفتي ممثلاً للرئاسة الحالية للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بأن أوافيكم طيه بتقرير الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للجنة، الذي انعقد في ليبرفيل في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق)، وكذلك بالوثائق التالية:

- حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الأربعين للجنة وقائمة التوصيات الصادرة عن الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة؛
- جدول يبين حالة الاشتراكات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني منذ إنشائه؛
- إعلان ليبرفيل بشأن اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا؛
- إعلان ليبرفيل بشأن تشغيل مركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في خليج غينيا؛

230316 220316 16-00792X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

- إعلان ليبرفيل بشأن مكافحة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا؛
- قائمة المشاركين في الاجتماع.

وسيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٩٨ (هـ) من جدول أعمال دورتها السبعين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) بودلير ندونغ إيلا

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

ألف - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الوزاري الحادي والأربعون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في ليبرفيل في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢ - واشتركت في الاجتماع الدول الأعضاء التالية: أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٣ - وتولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أمانة اللجنة. ومثّل الأمينَ العام للأمم المتحدة السيد عبدالله باثيلي، ممثله الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

٤ - وشاركت كيانات الأمم المتحدة التالية في أعمال الاجتماع بصفة مراقبين: مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥ - وحضر الاجتماعَ أيضاً ممثلو المنظمات التالية بصفة مراقبين: الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي.

٦ - واستهلت أعمال اجتماع الخبراء بحفل تخللته كلمة لأنغولا، الرئيس المنتهية ولايته، التي مثلها السيد ألبيرتو كاسونغا كابونغو، سفير أنغولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكلمة لممثلة غابون، السيدة ميراي نزيتريه، الأمينة العامة لوزارة الشؤون الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليمي.

٧ - وتخلل حفل افتتاح الاجتماع الوزاري ما يلي:

- كلمة السيد جورج ريبيلو بينتو شيكوتي، رئيس مكتب اللجنة المنتهية ولايته، ووزير الشؤون الخارجية لأنغولا؛
- كلمة السيد أحمد علام-مي، الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- كلمة اللواء جان-ماري ميشيل موكوكو، ممثل الاتحاد الأفريقي؛
- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، تلاها السيد عبدالله باثيلي، ممثله الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛
- كلمة السيد إيمانويل إيسوز انغونديه، وزير الشؤون الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليمي لغابون.

باء - سير الأعمال

أولا - اعتماد جدول الأعمال

٨ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

'١' اعتماد جدول الأعمال؛

'٢' انتخاب أعضاء مكتب اللجنة؛

'٣' تقرير المكتب المنتهية ولايته؛

'٤' حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري الأربعين؛

'٥' استعراض الحالة الجغرافية والسياسية والحالة الأمنية في وسط أفريقيا؛

'٦' تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا؛

'٧' مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا: حالة بوكو حرام؛

'٨' القرصنة والأمن البحري؛

'٩' ظاهرة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا؛

'١٠' مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في وسط أفريقيا؛

'١١' إحاطات مقدمة من الكيانات ذات مركز المراقب لدى اللجنة؛

'١٢' تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن، وعن تطوير شراكاتها الاستراتيجية؛

'١٣' استعراض الحالة المالية للجنة: مدى تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليبرفيل؛

'١٤' مكان وتاريخ الاجتماع القادم؛

'١٥' مسائل أخرى؛

'١٦' اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين.

ثانيا - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

٩ - انتخبت غابون بالتزكية لرئاسة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

١٠ - وانتخبت اللجنة أيضاً الدول الأعضاء التالية:

- النائب الأول للرئيس: جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- النائب الثاني للرئيس: سان تومي وبرينسيبي؛
- المقرر: الكاميرون.

ثالثا - تقرير المكتب المنتهية ولايته

١١ - استعرض الرئيس المنتهية ولايته الأنشطة التالية المضطلع بها منذ اجتماع اللجنة الاستشارية الأربعين، الذي عقد في لواندا، أنغولا، في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥:

- إحالة الصيغة النهائية لتقرير الاجتماع الأربعين للجنة إلى الأمين العام للأمم المتحدة؛
- إحالة الصيغة النهائية لتقرير الاجتماع الأربعين للجنة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال وزراء الخارجية والبعثات الدائمة للبلدان الأعضاء في اللجنة لدى الأمم المتحدة في نيويورك؛

- تذكير جميع الدول الأعضاء في اللجنة، من خلال مذكرات شفوية، بضرورة وأهمية تقديم مساهماتها السنوية إلى الصندوق الاستئماني بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي لتمكين أمانة اللجنة من تنفيذ بعض المهام المترتبة على أنشطتها؛

- تذكير جميع الدول الأعضاء في اللجنة، من خلال مذكرات شفوية، بضرورة تنفيذ توصيات الاجتماع الأربعين للجنة؛

- اعتماد اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء لمشروع القرار المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“؛

- دعوة جميع الدول الأعضاء في اللجنة إلى التصديق على اتفاقية وسط أفريقيا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)، وتوعيتها بضرورة وأهمية القيام بذلك.

١٢ - لم يكن بالإمكان تنفيذ أنشطة أخرى واردة في البرنامج، مثل زيارات العمل إلى الأمانة العامة للجنة، وإلى الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإلى آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، وجميعها موجودة في ليبرفيل.

رابعا - حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري الأربعين

١٣ - قيّمت اللجنة مدى تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري الأربعين وفقا للمصفوفة المرفقة، التي تتضمن أيضا توصيات الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين (المرفق ١). وستعمل الأمانة العامة مع رئاسة اللجنة من أجل إبلاغ اللجنة، في دورتها القادمة، عن حالة تنفيذ جميع التوصيات منذ الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين.

خامساً - استعراض الحالة الجغرافية والسياسية والحالة الأمنية في وسط أفريقيا

١٤ - عرض ممثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الحالة الجغرافية والسياسية والحالة الأمنية في وسط أفريقيا على النحو المذكور أدناه.

الخلفية

١٥ - شمل ذلك الاستعراض (الذي استند إلى معلومات مستقاة من مصادر مفتوحة، مثل التقارير والوثائق الرسمية للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء في اللجنة، وآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا) أربعة محاور رئيسية، وهي:

- التطورات السياسية والمؤسسية؛
- الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود؛
- التحديات المتصلة بالحوكمة والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان؛
- الوضع داخل كل دولة.

لمحة عامة

١٦ - منذ الاجتماع الوزاري الأربعين، تبدو الحالة السياسية والأمنية في وسط أفريقيا أكثر تعقيدا وإثارة للقلق بسبب تزايد التوترات السياسية وعودة انعدام الأمن في مختلف أجزاء المنطقة. وبالتالي تم التركيز على ثلاث نقاط:

'١' التراوح بين الفترات التي كانت تعمل فيها المؤسسات العامة بشكل طبيعي والفترات التي شهدت فيها العمليات الديمقراطية أوجه ضعف؛

'٢' فترة الهدوء وتوطيد عمليات السلام؛

'٣' استمرار انعدام الأمن وتفاقم الوضع في بعض مناطق النزاعات.

١٧ - وقد حدث كل ذلك في ظل أجواء دولية وإقليمية صعبة، اتسمت بما يلي:

- تباطؤ الاقتصاد بسبب عوامل عديدة منها انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، التي تعتمد عليها اقتصادات غالبية الدول الأعضاء في اللجنة اعتمادا كبيرا؛
- تصاعد جميع أشكال المخاطر الأمنية في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، المحاطة من جميع الجهات تقريبا بالتهديدات؛
- أزمة هجرة عالمية غير مسبوقة، انعكست في وسط أفريقيا بتزايد عدد اللاجئين والنازحين داخليا، مما شكّل أزمة إنسانية حقيقية.

أولا - التطورات السياسية والمؤسسية

١٨ - ما برحت معظم الدول تواجه صعوبات في إدارة العمليات الديمقراطية السلمية والتوافقية التي انضمت إليها جميع الجهات الفاعلة ضمن الدول، ولا تزال تواجه مشاكل تهدد سلامها واستقرارها مع دخول المنطقة دون الإقليمية دورة انتخابية طويلة الأجل تمتد من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨ ستجرى خلالها عمليات انتخابية حيوية.

١٩ - وهكذا فإن جميع المسائل المتصلة بتلك الانتخابات، التي أثيرت في الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة، لا تزال قائمة. ولا تزال هناك خلافات واضحة بشأن قواعد اللعبة؛ ومعظم تلك الخلافات لم تعد تقتصر على المسائل التالية للانتخابات، بل أصبحت تتصل أكثر بالمسائل السابقة لعمليات الانتخاب.

٢٠ - وقد نشأت عن المناقشات المتعلقة باستحداث نظام تحديد الهوية بالسمات البيولوجية في العملية الانتخابية خلافات مماثلة في بعض الدول الأعضاء. وحتى في الحالات التي تم فيها قبول جميع الجهات الفاعلة بهذا النظام الجديد، استمر وجود خلافات عميقة بشأن الشكل الذي تتخذه هذه التكنولوجيا الجديدة والوثائق القانونية التي تستند إليها.

٢١ - وقد احتلت المسائل المتصلة بمراجعة الدساتير أو تعديلها أو تغييرها، فضلا عن مسألة الفترة الرئاسية الثالثة، مركز الصدارة في بلدان مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو ورواندا.

٢٢ - كما أدى تحديد الجداول الزمنية للانتخابات وإدارتها بالتوافق أدت إلى نشوء خلافات عميقة داخل الطبقة السياسية نفسها في تلك الدول. ولذا ينبغي مواصلة إيلاء اهتمام خاص بالتطورات المتصلة بالانتخابات. ولا توجد دولة من الدول الأعضاء في مأمن من نشوء أزمة انتخابية واسعة النطاق نتيجة قيام بعض الجهات السياسية والعسكرية باستغلال المشاكل الانتخابية في كثير من الأحيان لتبرير استخدام العنف وإضفاء الشرعية عليه.

٢٣ - وبالإضافة إلى المسائل المتصلة بالانتخابات، تواجه منطقة وسط أفريقيا أيضا تزايدا في حركة المطالبات والاحتجاجات السياسية والاجتماعية. وأحد العوامل المساهمة في ذلك هو انخفاض متوسط العمر لدى جزء كبير من سكان المنطقة دون الإقليمية. فأكثر من نصف سكان منطقة وسط أفريقيا تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٠ عاما. وقد أدت هذه التطورات إلى الزيادة المتواصلة في تأثير المجتمع المدني. وفي منطقة دون إقليمية تتسم بشيوع عدم

المساواة والفجوات الاجتماعية، طالب الشباب، على سبيل المثال، بإعادة توزيع الأوراق السياسية بين الأجيال وكذلك الثروات الوطنية.

٢٤ - وفي ضوء الوقائع المذكورة أعلاه، قدمت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التوصيات الرئيسية التالية:

- إجراء استعراض، في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة، لحالة التصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة ولمدى تنفيذه، حيث لم يصدق عليه إلى الآن سوى نصف الدول الأعضاء، على الرغم من ضرورة اعتبار هذا الصك القانوني الملزم بمثابة بُوصلة تهتدي بها الدول الأعضاء في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد؛

- اغتنام فرصة اعتماد نظام تحديد الهوية بالسمات البيولوجية في نظم الانتخابات لتحديث نظم الأحوال المدنية وإدماج نظام تحديد الهوية بالسمات البيولوجية فيها أيضا، إذ تشير التجارب في هذا المجال إلى أن موثوقية السجل الانتخابي تعتمد إلى حد كبير على وجود سجل مأمون للأحوال المدنية؛

- وضع وتنفيذ خطة عمل دون إقليمية من أجل الشباب، تتماشى مع الميثاق الأفريقي للشباب.

ثانيا - الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود

٢٥ - ظلت الحالة المتعلقة بالسلام والأمن كما وصفتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في بوجومبورا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولا تزال الحالة الأمنية العامة في وسط أفريقيا متفاوتة ومثيرة للقلق؛ حتى أن بعض أشكال الصراع بدأت تترسخ فيها على ما يبدو.

٢٦ - ومع ذلك، يلاحظ وجود تطور مشجع في الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أتاح نجاح العمليات العسكرية ضد المجموعة المسلحة لحركة ٢٣ آذار/مارس إرساء الأسس لإحلال سلام دائم. ولكن العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة الأخرى لا تزال مستمرة بهدف القضاء عليها كليا. كما لوحظ تطور مماثل في مجال السلامة والأمن البحريين، حيث واصلت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عملها بهدف ضمان أمن مجالها البحري من خلال التنفيذ الفعال للقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج

غينيا بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي عقد في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢٧ - ومن ناحية أخرى، أصبحت الحالة في بعض البلدان أكثر إثارة للقلق لأسباب منها ما يلي:

- الأزمة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي؛
- توسع نطاق الأعمال الإرهابية لجماعة بوكو حرام في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك الهجمات الإرهابية المتكررة ضد تشاد والكاميرون. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت منطقة وسط أفريقيا محاطة وعرضة للعديد من التهديدات الأمنية الآتية من المناطق دون الإقليمية الأفريقية الأخرى، نظرا لموقعها الجغرافي في وسط القارة الأفريقية. ونذكر من هذه التهديدات ما يلي:

• الحرب الأهلية الجارية في ليبيا؛

• استئناف الأعمال القتالية بين الميليشيات المسلحة في دارفور؛

• استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان؛

• الأعمال الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وحول بحيرة تشاد؛

• الأعمال الإرهابية للجماعات المختلفة الأخرى في الشريط الممتد بين منطقة الساحل والصحراء الكبرى، بالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن الأنشطة التي تضطلع بها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الشباب الصومالية ضمن إطار حركة الجهاد الدولية؛

• الأنشطة الإجرامية المضطلع بها بكثافة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

٢٨ - وفيما يتعلق بالإرهاب، فبالإضافة إلى أشكال العنف التقليدية الواسعة النطاق، تشهد منطقة وسط أفريقيا حاليا نوعا جديدا من الإرهاب، مع جماعة بوكو حرام في تشاد والكاميرون والجماعات المسلحة الأوغندية المنشأ، مثل تحالف القوى الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، المصنفين أيضا كجماعات إرهابية. ولا يبدو أن جميع بلدان المنطقة تتصدى بشكل كاف لهذا الخطر الشامل. ومن الجدير بالذكر في ذلك الصدد أن الكاميرون وتشاد، الموجودتين في خط الدفاع الأول ضد جماعة بوكو حرام، تتصرفان كدروع واقية نوعا ما

لبقية دول وسط أفريقيا، فالملاذات الآمنة للإرهابيين غير بعيدة عن المنطقة دون الإقليمية: الصومال وليبيا ودارفو ونيجيريا ومالي، وغيرها.

ثالثا - الحوكمة والحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

٢٩ - لا تزال الحالة التي جرى وصفها في الاجتماعات الوزارية الأخيرة على حالها. ولا يزال تعزيز واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن ممارسة الحكم الرشيد وتحسين الحالة الإنسانية، تمثل تحديات كبيرة بالنسبة لوسط أفريقيا. ويبدو أن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في اللجنة من أجل تحقيق ذلك لا تزال غير كافية.

٣٠ - وعلى صعيد السجون، لا تزال السجون في دول وسط أفريقيا مكتظة وتواجه مشاكل حادة ترتبط بالصحة والبيئة الصحية. وقد يُفَسِّر هذا العدد الكبير من حالات الهروب أو محاولات الهروب المسجلة خلال الفترة قيد الاستعراض.

٣١ - وتنتشر انتهاكات حقوق الإنسان أكثر ما تنتشر في مناطق الصراع. فقد استخدم الاغتصاب، على سبيل المثال، كسلاح من أسلحة الحرب. ومن ناحية مقابلة، فإن قوات الدفاع والأمن قامت في بعض الأحيان بانتهاك حقوق الإنسان.

٣٢ - ولا تزال الحالة الإنسانية أيضا تبعث على القلق، لا سيما في ضوء عدم احترام الجماعات المسلحة للقانون الإنساني الدولي. وتواجه الدول الأعضاء في اللجنة والمنظمات الإنسانية أيضا تحديات خطيرة في تلبية احتياجات العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا في بوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد.

أنغولا

٣٣ - منذ الاجتماع الأخير، وأنغولا تعمل على توطيد حالة السلام والاستقرار التي يعيش في ظلها البلد منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٢.

٣٤ - وعلى الصعيد السياسي، واصلت السلطات سعيها إلى تحديث أساليب عمل الدولة، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وتبعات ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك وفقا لخطة التنمية الوطنية حتى عام ٢٠١٧، التي تركز بشكل رئيسي على الحد من الفقر.

٣٥ - وبالمثل، واصت أنغولا أداء دور نشط على الصعيد الدبلوماسي، وقد شجعها على ذلك كونها عضوا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، قدمت عددا كبيرا من المبادرات بهدف التوصل إلى حلول للأزمات السائدة في منطقة البحيرات الكبرى، وقد نظمت مؤتمرا دوليا بشأن الأمن البحري في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣٦ - وعلى الصعيد الانتخابي، هناك تحركات واضحة في مختلف المسارح السياسية ترقبا للانتخابات العامة والانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في آب/أغسطس ٢٠١٧. ومن المتوقع أن تعقد الانتخابات البلدية، التي كان من المقرر عقدها أصلا هذا العام وتم إرجاؤها إلى موعد لاحق، قبل انعقاد تلك الانتخابات.

٣٧ - وعلى صعيد الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، تواصل السلطات بذل الجهود الرامية إلى تطبيع الحياة العامة وتوطيد السلام. وتحقيقا لهذا الغرض، تواصلت حملة إزالة الألغام واستعادة الأسلحة التي لا تزال في حوزة السكان المدنيين.

٣٨ - وفيما يتعلق بالحالة الأمنية وانتشار الجرائم في المدن الرئيسية، ولا سيما في مدينة لواندا، فهي مستقرة إلى حد كبير، على الرغم من وجود حوادث منعزلة تمت معالجتها على النحو المناسب واقتضت من قوات الشرطة والسلطات القضائية ردا ملائما من أجل الحفاظ على الأمن العام والاستقرار.

٣٩ - وأخيرا، ظلت أنغولا تواجه ضغوطا شديدة بسبب الهجرة من البلدان المجاورة، على الرغم من التدابير الحازمة القائمة: الطرد، والإعادة القسرية، والملاحقة القضائية، ومراقبة الحدود، وما إلى ذلك.

بوروندي

٤٠ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، تأكدت تقريبا خلال عام ٢٠١٥ بعض الشواغل التي أعرب عنها المراقبون الإقليميون والدوليون بشأن التطورات التي شهدتها الحالة السياسية والأمنية في بوروندي منذ عام ٢٠١٤.

٤١ - ولا ينبغي أن يغيب عن البال أن البلد يعيش مرحلة ما بعد الصراع، بعد حرب أهلية طويلة دامت من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٥، وذهب ضحيتها أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

٤٢ - وتتبدى هذه الشواغل الآن في شكل عدد من حوادث العنف، كجزء من أزمة سياسية وأمنية يمكن أن تتحول إلى مواجهات بين المعارضة المتشددة والحكومة وقد تتسبب في تبعات اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة.

الجوانب السياسية

٤٣ - تدور الأزمة السياسية الراهنة في بوروندي في محورين هما:

- تفسير اتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠ والدستور الموضوع في أعقاب اتفاق السلام، لا سيما ما يتعلق بتحديد الولاية الرئاسية؛
- الاختلافات في الرأي والخلافات بين الجهات السياسية الداخلية الفاعلة بشأن شرعية وقانونية الولاية الثالثة لرئيس الجمهورية الحالي.

٤٤ - وبالتالي، ظلت الطبقة السياسية في بوروندي منقسمة بشدة بشأن هذه المسائل، بما في ذلك ضمن الأغلبية الرئاسية الموجودة في السلطة. وقد سجل عدد من الانشقاقات والاستقالات من جانب بعض الشخصيات المدنية والعسكرية. وسادت أجواء التوتر بشكل خاص في بعض من مناطق العاصمة، مما جعل المجتمع الدولي يلح في طلب إجراء حوار وطني صريح وشامل للجميع.

٤٥ - وفي هذا السياق، تم تنظيم الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية، التي قاطعتها أحزاب المعارضة المتشددة وجزء من المجتمع المدني المعارض للحكومة. كما أن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وبعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية رفضت إرسال مراقبين.

٤٦ - وقد حقق الحزب الحاكم ورئيس الجمهورية المنتهية ولايته نجاحا ساحقا في تلك الانتخابات.

٤٧ - وعلى الرغم من قيام أحد زعماء المعارضة، السيد أغاثون رواسا، بتغيير موقفه وشغل مقعد في البرلمان في نهاية المطاف، ورغم مختلف جهود الوساطة التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الأفريقية، لم تشهد الحالة السياسية تحسنا كبيرا.

٤٨ - ولم تكن مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وهو ما عارضته بشكل كبير المعارضة المتشددة التي يوجد قسم كبير منها في المنفى، كافية لتهدئة التوترات بشكل كامل.

الأمن الداخلي والأمن عبر الحدود

٤٩ - على الصعيد الأمني، فرّ إلى الخارج عدد كبير من منظمي الانقلاب الفاشل الذي حدث قبل الانتخابات الرئاسية.

٥٠ - وفي بعض من أحياء العاصمة، سجلت هجمات بالقنابل وبالأسلحة اليدوية ضد الشرطة والمدنيين. فعلى سبيل المثال، هوجم مركز للشرطة في بوجومبورا في وضح النهار.

٥١ - وسجلت أيضا حالات أخرى من المواجهات والعنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتبلغ الخسائر البشرية المبلغ عنها منذ بداية الأزمة ما يقرب من ٢٠٠ شخص فضلا عن نحو ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في تترانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

٥٢ - أما الآثار الأخرى فكانت على الصعيد الاقتصادي، فمختلف الجزاءات التي فرضتها الدول الكبرى جعلت بوروندي تدخل مرحلة من التراجع الاقتصادي قد تحول دون تمكن الدولة من تغطية نفقاتها.

٥٣ - ومن المحتمل أن يفضي هذا البعد الجديد إلى زيادة خطر اندلاع صراع عنيف في بوروندي، البلد الصغير الذي توجد فيه أكبر كثافة سكانية في أفريقيا بعد رواندا.

أعمال القتل المحددة الهدف

٥٤ - منذ محاولة الانقلاب التي حدثت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، دخلت بوروندي دوامة أخرى من العنف، اتسمت بأعمال القتل المحددة الهدف.

٥٥ - فاغتيال العقيد جان بيكوماغو، الذي حدث بعد أسبوعين من اغتيال اللواء أدولف نشيميريمانا، المقرّب من الرئيس نكورونزيزا، قد فاقم من الإحساس بالخوف وانعدام الثقة وأدى إلى تسميم الأجواء الأمنية في بوروندي.

٥٦ - وقد وقع الأشخاص التالية أسماؤهم أيضا ضحايا لأعمال القتل ومحاولات الاغتيال:

- زيدي فيروزي، رئيس حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية، الذي قتل في أيار/مايو ٢٠١٥؛
- زعيم محلي للحزب الحاكم، حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، الذي قتل بوحشية؛
- اللواء بريم نيونغابو، رئيس الأركان الحالي للجيش البوروندي، وبيير كلافه مبونيمبا، الناشط في مجال حقوق الإنسان، وكلاهما من ضحايا محاولات الاغتيال.

٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسجيل حالات عنف أخرى:

- الهجوم على موقع عسكري في ريف بوجومبورا أدى إلى وفيات من كلا الجانبين؛
- هجمات عديدة بالقنابل اليدوية في العاصمة؛
- اشتباكات متكررة بين الشرطة و ''المجرمين المسلحين''.

وبوجود هذا النوع من العنف، قد نكون أمام مؤشرات مثيرة للقلق.

٥٨ - ووجب التذكير بأن التاريخ السياسي لبوروندي حافل بالانقلابات، وخصوصا بالاغتيالات السياسية، منذ الاستقلال. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، اغتيال الأمير رواغاسور في عام ١٩٦١، ورئيس الوزراء بيير نجاندوميه في عام ١٩٦٥، فضلا عن مذابح الهوتو في عام ١٩٧٢.

٥٩ - ومن بين التطورات الهامة الأخرى الواجب ذكرها هنا اغتيال الرئيس نداداي والرئيس نتاريامير، ورئيس الجمعية الوطنية ونائبه، وغيرهم من كبار المسؤولين، وهو ما أدى إلى نشوب الحرب الأهلية التي تسببت بوفاة أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٥.

٦٠ - ويكتسي هذا التاريخ أهمية خاصة نظرا لكون بوروندي بلدا تبقى فيه الأحقاد القديمة بين الجهات السياسية الفاعلة راسخة في الأذهان، ولم يتمكن اتفاق أروشا من معالجة تلك المرارة بالكامل.

٦١ - وبالتالي، فإن النظام السياسي لبوروندي، الذي يستند إلى اتفاق أروشا والدستور، والقائم على أساس تمثيل مختلف مكونات الأمة، معرض للخطر.

٦٢ - وفي الختام، فإن بوروندي بحاجة إلى دعم كبير من اللجنة ومن جميع الشركاء بغية الدفع بعملية الحوار فيما بين البوروندين التي بدأتها الحكومة بالفعل إلى الأمام.

الكاميرون

٦٣ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، ظل الوضع في الكاميرون مستقرا. وعلى الصعيد السياسي، تراجع التركيز على الأنشطة الداخلية نوعا ما بسبب عدم وجود انتخابات مقررة حتى عام ٢٠١٨ وبسبب الحرب ضد جماعة بوكو حرام.

٦٤ - ومع ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت مراجعة قوائم الناخبين، وتعيين مدير جديد للانتخابات العامة في أعقاب الخلافات التي قامت بين سلفه ورئيس مجلس الانتخابات

في الكاميرون والتي أدت إلى نشوء أزمة ضمن تلك الهيئة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات في الكاميرون، فضلا عن إجراء التعديل الوزاري في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٦٥ - وفي مجال الحوكمة، واصلت السلطات أيضا حملة النهوض بالآداب العامة، المعروفة لدى العامة باسم ''عملية إبيرفييه''.

٦٦ - وفيما يتعلق بالأمن، ظل الوضع مثيرا للقلق ولكن تحت السيطرة. وقد تسبب جماعة بوكو حرام في الأشهر الأخيرة بمقتل أكثر من ١٠٠ شخص، وإصابة أكثر من ٤٠٠ شخص بجراح في عدد من الهجمات الانتحارية ونحو ٦٠ هجوما. وقد اتخذت حكومة الكاميرون التدابير اللازمة.

٦٧ - ومن أجل التصدي لهذا الخطر الذي يهدد استقرار البلد، لاحظ المراقبون بارتياح الالتزام الوطني للجيش والتضامن الشعبي، مما أفضى إلى وجود اتحاد بين جميع القوى الحيوية للأمة في العمل ضد هذا العدو المشترك، وهذا حدث نادر الوجود في أفريقيا حيث كثيرا ما تؤدي التهديدات الخارجية إلى انقسامات داخلية بين الجهات الفاعلة.

٦٨ - ولكن الحرب ضد جماعة بوكو حرام وانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى كانت لهما تبعات خطيرة وعديدة في الكاميرون.

٦٩ - فعلى صعيد الحالة الإنسانية، على سبيل المثال، يثير الوضع بالغ القلق، نظرا لوجود ما لا يقل عن ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا يطلبون الحماية في الكاميرون.

٧٠ - والمظاهرات السلمية التي قام بها الجنود الكاميرونيون بعد عودتهم من بعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الأولى من نوعها في تاريخ الجيش الكاميروني، تأتي في وقت تشتد فيه الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ارتفاع معنويات القوات وتماسكها.

٧١ - وبالإضافة إلى هذه التطورات، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تسجيل عدد كبير من أعمال اللصوصية والجرائم المرتكبة في المدن والقتل الطقوسي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٧٢ - يمكن القول بأن الحالة المتعلقة بالعملية السياسية والسلمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ الاجتماع الوزاري الأخير، تبعث على الأمل والقلق في آن معا.

٧٣ - وقد تم اتخاذ العديد من المبادرات الداخلية والخارجية لمواجهة حالة الجمود التي يشهدها النزاع؛ وقد اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدور رائد في هذا الخصوص.

٧٤ - وتواصلت عملية المصالحة الوطنية، ونظمت مشاورات شعبية في المقاطعات الـ ١٦ القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى جميعها، وعقد منتدى المصالحة الوطنية في بانغي في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٥. وعلى الرغم من نجاح هذه المبادرات من الناحية التنظيمية، فإنه ينبغي توخي الحذر في جميع الخطوات التالية للعملية.

٧٥ - وينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل التعويض عن التأخير الذي شهدته عملية الإعداد للانتخابات، ومن أجل إتاحة التمويل الكافي لإجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٥، وفقا للجدول الزمني الذي أقره المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في نجامينا في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥.

٧٦ - ومن أجل الدفع بالعملية الانتخابية، أنشأت الحكومة الانتقالية لجنة استراتيجية للرصد تتألف من أعضاء من الحكومة والسلطة الوطنية للانتخابات، وممثلين عن المؤسسات الانتقالية الأخرى، وممثلين عن المجتمع الدولي التابعين لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى (مجموعة الثمانية) لدعم السلطة الوطنية للانتخابات. وقد أحرز تقدم باعتماد الجدول الزمني الصادر عن السلطة الوطنية للانتخابات والذي حدد موعد الاستفتاء الدستوري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والجولة الثانية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد بدأ تنفيذ مختلف مراحل العملية، وفقا للقانون الانتخابي، وهي:

- اعتماد مشروع الدستور الذي سيقدم للاستفتاء العام؛
- إغلاق عملية تسجيل الناخبين في القوائم الانتخابية، بما في ذلك في أماكن تواجد اللاجئين في الكاميرون وجمهورية الكونغو وتشاد، وفقا للاتفاقات الثلاثية المبرمة مع هذه البلدان الصديقة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- نشر قوائم الناخبين؛
- توزيع المواد الانتخابية في جميع أنحاء البلد؛
- فتح باب الترشيح وتسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

٧٧ - وسيكون من المفيد أيضا تحقيق النجاح في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نظرا لإخفاق هذه العملية مرارا في الماضي في البلد. ويجب أيضا إيجاد حل بشأن مختلف المجموعات والفصائل السياسية والعسكرية التي بقيت على الهامش أو التي تم استبعادها من العملية الانتخابية، من أجل جعل هذه العملية شاملة للجميع. ونظرا للطابع السياسي أساسا لهذه العملية، فهي تحتاج إلى وجود حلول سياسية قوية تفضي إلى طمأنة جميع الأطراف.

٧٨ - وينبغي اتخاذ خطوات فورية من أجل إعداد القادة الذين قد يفوزون في الانتخابات حتى يتجنبوا أي سلوك ينم عن التباهي ويدعو إلى استبعاد الآخرين، وتشجيعهم، بدلا من ذلك، على الحوار مع جميع الجهات الفاعلة، من أجل إعادة بناء الدولة والأمة تدريجيا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

محاولة تفسير عودة التوتر وأعمال العنف الأخيرة إلى بانغي وبامباري وسيبوت

٧٩ - إن السبب في عودة التوتر والعنف والمواجهات إلى جمهورية أفريقيا الوسطى هو انعقاد منتدى التشاور على مستوى القواعد الشعبية، الذي أدت توصيتاه القويتان التاليتان إلى ظهور الاضطرابات:

- القضاء على الإفلات من العقاب؛
- تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الوقت المحدد.

٨٠ - فقد كانت الجهات السياسية والعسكرية الفاعلة وقادتها تأمل بإصدار قانون للعفو وإجراء تعديلات وزارية تتيح لها المشاركة في الحكومة، كما يحدث عادة بعد كل عملية مصالحة. وفي عشية الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، قام ائتلاف من القادة السياسيين والعسكريين بالتحريض على العنف من أجل:

- المطالبة برحيل رئيسة المرحلة الانتقالية والدعوة إلى مرحلة انتقالية جديدة تمكنهم من المشاركة في الحكومة الجديدة؛
- سن قانون بشأن العفو والإفلات من العدالة.

٨١ - وأخيرا، استمرت التوترات بسبب وجود صراع على السلطة ضمن الحركة السياسية والعسكرية من أجل تحقيق هدف واحد هو وجود قائد لا نزاع عليه قادر على المشاركة في الحكومة في حال حدوث عملية انتقالية جديدة.

جمهورية الكونغو

٨٢ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، طغت على الحالة الجغرافية-السياسية والأمنية في جمهورية الكونغو المناقشات بشأن تغيير الدستور المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من عدمه.

٨٣ - وقد أدت هذه المناقشات بدورها إلى ما يلي:

- مشاورات عامة أجراها رئيس الجمهورية في الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛
- الحوار الوطني لسيبيتي (مقاطعة ليكومو) الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، والذي جرى في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥؛
- الحوار البديل الذي نظمه جزء من المعارضة، والذي جرى في برازافيل في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥؛
- إجراء الاستفتاء الدستوري في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛
- إصدار الدستور الجديد من قبل رئيس الجمهورية، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨٤ - ونظرا لاعتبار الرياضة أداة لإحلال السلام والوحدة بين الشعوب، فقد شكل التنظيم الناجح للدورة الحادية عشرة للألعاب الأفريقية في برازافيل في الفترة من ٤ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ حدثا بارزا، خاصة وأنه تزامن مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لبدء هذه الألعاب.

٨٥ - ويمكن وصف الحالة في جمهورية الكونغو على النحو التالي:

الحالة السياسية

- المناقشة الدستورية

٨٦ - لقد أسفرت هذه المناقشة عن عمليتي حوار هما: حوار سيبيتي، الذي جرى في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي جمع بين أحزاب الأغلبية وأحزاب الوسط وجناح من المعارضة والمجتمع المدني، وجميعهم يدعون إلى تطوير المؤسسات؛ والحوار البديل الذي جرى في برازافيل، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي قام بتنظيمه الجناح الراديكالي للمعارضة الذي يدعم الإبقاء على دستور ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٨٧ - وقدمت النتائج التي توصل إليها هذان المحفلان إلى رئيس الجمهورية للنظر فيها. وردا على ذلك، قرر الرئيس مشاورة الشعب عن طريق الاستفتاء، الذي جرى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، من أجل حل هذه المسألة.

٨٨ - وفي سياق الإعداد لذلك الاستفتاء بشأن تحديد مستقبل المؤسسات في البلد، تمت عملية مراجعة لقوائم الناخبين في جميع أنحاء البلد في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٨٩ - واعتمد مجلس الوزراء، في اجتماعه المعقود في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مشروع الدستور الجديد المعدّل الذي قدم للناخبين للتصويت عليه في الاستفتاء.

٩٠ - واندلعت الاشتباكات يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بين الشرطة والمتظاهرين المعارضين لتعديل الدستور، مما أفضى إلى ٤ وفيات وعدد من الإصابات.

٩١ - ونتيجة لتلك الحوادث، ألغت المعارضة الراديكالية المظاهرة التي كان من المقرر القيام بها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ودعت إلى العصيان المدني.

٩٢ - وعلى الرغم من هذه الأحداث المؤسفة، جرى الاستفتاء في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بسلام في جميع أنحاء البلد. وأصدرت المحكمة الدستورية في برازافيل النتائج النهائية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد تمت الموافقة على مشروع الدستور بنسبة ٩٤,٣٢ في المائة من الأصوات، وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٧١,١٦ في المائة.

٩٣ - وأصدر رئيس الجمهورية الدستور الجديد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، وهو تاريخ بدء نفاذه.

- الوساطة في جمهورية أفريقيا الوسطى

٩٤ - يواصل فخامة رئيس جمهورية الكونغو، السيد دينيس ساسو نغيسو، الوسيط الدولي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مساعيه بلا كلل من أجل دعم العملية الانتقالية حتى نهايتها.

٩٥ - ومن الجدير بالملاحظة أنه، في ضوء الانتخابات التي ستجرى في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم التوقيع على اتفاق ثلاثي (جمهورية الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في برازافيل، بهدف تمكين اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يعيشون في جمهورية الكونغو من المشاركة في عمليات الانتخابات المختلفة.

الأمن

٩٦ - كانت الحالة الأمنية هادئة. وقد وضعت قوات الدفاع والأمن ثقلها حتى يستعيد البلد وسكانه الهدوء الذي تعكر أثناء الفترة السابقة للاستفتاء.

- الحدود

٩٧ - فيما يتعلق بالحدود، تواصل جمهورية الكونغو تنفيذ بروتوكول إدارة الحدود المشتركة، الذي سوف يتيح في نهاية المطاف تحقيق أهداف برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي، والذي تبنته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمقرر إنجازه بحلول عام ٢٠١٧.

٩٨ - وتم اتخاذ عدة مبادرات في هذا الخصوص مع بعض من البلدان المجاورة، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وأنغولا، منذ الاجتماع السابق للجنة.

جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٩ - في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أثناء أعمال الدورة الخامسة للجنة المخصصة للدفاع والأمن بين جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تنفيذا لأحكام البروتوكول الذي أنشئت بموجبه اللجنة التقنية المشتركة المعنية بالحدود (الموقع في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في كينشاسا)، أعادت حكومتا البلدين التأكيد على التوصية المتصلة بتطبيق نظام الحياد الدائم (كما هو الحال بالنسبة لجزيرة مبامو) على جميع الجزر الحدودية، وفقا للإعلان المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨. وقرر الطرفان أيضا نزع السلاح في تلك الجزر في موعد أقصاه ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وسيتم الاضطلاع ببعثة مشتركة لرصد تنفيذ تلك التوصية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٠٠ - وعلاوة على ذلك، قررت اللجنة المخصصة للدفاع والأمن البدء، اعتبارا من ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بتطبيق الاتفاق بشأن حركة ووضع الأشخاص والبضائع، الذي تم التوقيع عليه في كينشاسا في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

جمهورية الكونغو وغابون

١٠١ - وفقا للاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع اللجنة المخصصة، الذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤ في ليبرفيل، تم عقد أول اجتماع للجنة الفنية المشتركة

للخبراء المعنية بالحدود بين الكونغو وغابون يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في أويسو (مقاطعة سانغا)، في جمهورية الكونغو.

١٠٢ - وقد أتاح ذلك الاجتماع للطرفين الاتفاق على جدول زمني للبعثات الميدانية المشتركة وتمويلها، وكذلك على التكلفة المالية لعمليات رسم الخرائط.

جمهورية الكونغو وأنغولا

١٠٣ - وفقا لنتائج الدورة السابعة للجنة المشتركة بين جمهورية الكونغو وأنغولا، التي عقدت في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ في لواندا، أنغولا، أجريت عملية التحقق من الحدود البرية والنهرية بين البلدين، التي أطلقت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في كابيندا، في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٠٤ - وتنبغي الإشارة إلى أن مواصلة عملية التحقق تتوقف على انعقاد اجتماع للتقييم للجنة الفرعية المعنية بالتحقق من الحدود المشتركة.

- العمل الإنساني

١٠٥ - نتيجة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لجأ آلاف المواطنين من ذلك البلد الشقيق إلى جمهورية الكونغو، بما في ذلك في مقاطعة ليكوالا، حيث لا يزال يوجد نحو ٠٠٠ ٢٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن ما يزيد من دواعي القلق هو أن هذا العدد يفوق بكثير المعدلات التي أنشأتها الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

١٠٦ - وقد اتفقت حكومتا جمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية على احتمال استئناف حملة لتوعية اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يعيشون في جمهورية الكونغو بهدف إعادتهم إلى الوطن.

١٠٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ العودة النهائية لمائتي لاجئ أنغولي إلى بلدهم.

١٠٨ - وبانتظار استكمال الإحصاءات من خلال عملية التعداد الجارية، قُدِّر عدد اللاجئين الذين يعيشون في جمهورية الكونغو بـ ٧٦٣ ٦٣ لاجئا في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الحالة السياسية

١٠٩ - تهيمن على الحالة السياسية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة عقد حوار وطني شامل لجميع الجهات الاجتماعية الفاعلة في البلد من أجل نزع فتيل الحالة السياسية وضمان السلام والوئام الوطني بهدف إجراء انتخابات ذات مصداقية في جو يعمه الهدوء.

١١٠ - وبعد صدور توصيات الحوار الوطني، سيكون بإمكان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة نشر جدول زمني واقعي للانتخابات. وفيما يتعلق بعملية تحقيق اللامركزية الجارية من أجل التقريب بين الحكومة والأفراد، أنشئت ٢١ محافظة جديدة عيّن على رأس كل منها مفوض خاص مسؤول عن إدارة المحافظة بانتظار الانتخابات البلدية التي ستفضي إلى تعيين المحافظين.

١١١ - أما التعديل الوزاري الذي حدث في الفترة التي شهدت انشقاق بعض الشخصيات التابعة للأغلبية الرئاسية، فهو نتيجة منطقية لتلك الانشقاقات، خاصة وأن تلك الحقائب الوزارية كانت مخصصة للأغلبية الرئاسية. وتعتبر استقالة بعض أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، باستثناء الرئيس الذي استقال لأسباب صحية، متصلة أيضا بتلك الانشقاقات.

الحالة الأمنية

١١٢ - على الصعيد الأمني، ونظرا للنجاحات العسكرية التي حققتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الميدان ضد حركة ٢٣ آذار/مارس، طالبت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار الحوار الاستراتيجي الهادف إلى الحد الكبير والتدريجي لعدد أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليصل إلى الحجم التقليدي للواء التدخل الخاص، بما يتماشى مع الوضع على الأرض.

١١٣ - وينبغي التذكير بأن الهدف الرئيسي للبعثة هو تقديم الدعم للبلد في توطيد السلام وتحقيق التنمية، ولم يعد هناك ما يبرر وجود عدد كبير جدا من قوات البعثة في الميدان.

١١٤ - وتنفيذا للقرارات التي اتخذها وزراء الدفاع في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في الاجتماع الذي عقد في كينشاسا يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تم التصديق على خطة لإعادة مقاتلي حركة ٢٣ آذار/مارس السابقين إلى أوطانهم من قبل لجنة

عاملة مؤلفة من بعثة الأمم المتحدة، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، واللجنة المعنية بآلية الرصد. وسيجري تنفيذ تلك الخطة في الفترة من ١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

غابون

١١٥ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، شهدت الحالة العامة في غابون جوا من السلام والاستقرار.

١١٦ - وعلى الصعيد السياسي، ازدادت أنشطة الأحزاب السياسية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٦. وقد اتخذت الحكومة تدابير للتخفيف من التوترات الاجتماعية والسياسية قبل إجراء الانتخابات، بما في ذلك الترخيص مجددا لحزب الاتحاد الوطني، وإعادة تنشيط المجلس الوطني للديمقراطية. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة، كما وعدت، بزيادة رواتب الموظفين الحكوميين.

١١٧ - كما واصلت الحوار مع زعماء المعارضة واستخدام نظام تحديد الهوية بالسمات البيولوجية في تسجيل الناخبين.

١١٨ - وعلى الصعيد الاقتصادي، واصلت الحكومة تنويع الاقتصاد من أجل تخفيف الآثار السلبية للتراجع الحاد في سعر برميل النفط. وعلى الصعيد الأمني، نجحت السلطات إلى حد كبير في كبح تصاعد الجريمة المنظمة.

١١٩ - وأخيرا، على الصعيد الدبلوماسي، أعربت غابون عن ترحيبها، بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة في ليبرفيل، باستضافة مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بهدف مواصلة تقديم الدعم المتعدد الأوجه لجهودها الرامية إلى كفالة السلام الدائم والعودة إلى الاستقرار السياسي والمؤسسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

غينيا الاستوائية

١٢٠ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، شهدت غينيا الاستوائية جوا من السلام والأمن والاستقرار.

١٢١ - وعلى الصعيد السياسي، طغت على الأجواء المناقشات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. وقد مكّن المؤتمر الاستثنائي للحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية، الذي عقد في

الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في باتا، الحزب الحاكم من إعداد تلك الانتخابات.

١٢٢ - وأخيرا، استمرت غينيا الاستوائية في المشاركة بفعالية في الأنشطة الأمنية دون الإقليمية، وقد قطعت شوطا بعيدا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لخطة التنمية الوطنية للبلد الممتدة حتى عام ٢٠٢٠.

رواندا

١٢٣ - منذ الاجتماع الوزاري الأخير، ظلت الحالة العامة في رواندا مستقرة وسلمية.

١٢٤ - وعلى الصعيد السياسي، طغت على الأحداث عملية تعديل الدستور، بما في ذلك حذف المادة التي تحدد عدد الفترات الرئاسية بفترتين. ولا بد من القول في هذا الصدد بأن تلك العملية سبقها تقديم التماسات من قبل أكثر من أربعة ملايين ناخب يمثلون ٥٧ في المائة من سكان البلد الذين يزيد عددهم عن سبعة ملايين.

١٢٥ - وقد تم استعراض تلك العملية في كل من مجلسي البرلمان، وفي ضوء ذلك تم اعتماد مشروع التعديل الدستوري. غير أن تلك العملية قد تعرضت للانتقادات من قبل بعض الشركاء الثنائيين لرواندا.

١٢٦ - وسوف يجرى استفتاء بشأن مشروع الدستور الجديد قبل دخوله حيز النفاذ.

١٢٧ - ومن الأحداث البارزة كذلك مسألة تتصل بالقضاء الدولي في ما يتعلق بأوامر الاعتقال الصادرة عن إسبانيا بحق ٤٠ من كبار الضباط الروانديين. وينبغي الإشارة إلى أنه خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ألغت المحاكم الإسبانية أوامر الاعتقال تلك، وأن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أبلغت الدول الأعضاء فيها، البالغ عددها ١٩٠ دولة، بذلك الأمر.

١٢٨ - وعلاوة على ذلك، تجلت المصداقية الدولية للبلد من خلال إعادة قبوله في عضوية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال المؤتمر السادس عشر لرؤساء الدول والحكومات، وكذلك من خلال تنظيمه الناجح لاجتماع الجمعية العامة الرابعة والثمانين للإنتربول في كيغالي.

١٢٩ - غير أن المراقبين لا يزالون يشعرون بالقلق إزاء التوترات والحوادث الدبلوماسية بين رواندا وبوروندي، والتي لم تتفاقم لحسن الحظ.

سان تومي وبرينسيبي

١٣٠ -منذ الاجتماع الوزاري الأخير، شهدت الحالة العامة في سان تومي وبرينسيبي جوا من السلام والاستقرار في هذا الأرخبيل الذي يقع في وسط خليج غينيا، الذي يعتبر وضعها كجزيرة ميزة بالإضافة إلى ما يمثله ذلك من مخاطر محتملة.

١٣١ -وعلى الصعيد السياسي، ينصب الاهتمام على اقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. فحزب العمل الديمقراطي المستقل الموجود في السلطة الآن، والذي فاز بالأغلبية المطلقة في البرلمان للمرة الأولى في تاريخ البلد منذ إنشاء النظام المتعدد الأحزاب، لا بد أنه يرغب في فوز أحد أعضائه بالانتخابات، ضد رئيس الدولة الحالي الذي قد يسعى للترشح لفترة ولاية ثانية.

١٣٢ -ولا يبدو أن رئيس الوزراء الحالي، السيد باتريس تروفوادا، يعتزم الترشح للانتخابات، وذلك استنادا إلى ما أعلنه: ''في بلدنا، يضطلع رئيس الجمهورية بدور الوسيط. والمركز الذي أشغله يتسم بأهمية أكبر في سياق تحقيق التغيير، ولن أتخلى عن مسؤولياتي إلا إذا وجدت شخصا، من داخل حزب العمل الديمقراطي المستقل، قادرا على تولي مهامي. وفي العام القادم، سوف أبلغ من العمر ٥٤ عاما. فلا يزال لدي متسع من الوقت، وحينها لن يكون هناك ما يشغلني عن الحكم''.

١٣٣ -وفيما يتعلق بالأمن الداخلي، سُجِّلت حالات متفرقة ولكن متكررة من الإجرام واللصوصية في بعض المدن، بما في ذلك في سان تومي.

١٣٤ -وأخيرا، يتعين على البلد أن يكون أكثر يقظة إزاء إمكانية تجدد أعمال القرصنة والسطو البحري في خليج غينيا خلال الفترة قيد الاستعراض.

تشاد

١٣٥ -ظلت الحالة العامة في تشاد مستقرة بوجه عام منذ الاجتماع الوزاري الأخير.

١٣٦ -وعلى الصعيد السياسي، استمر الحوار بين الأغلبية الرئاسية والمعارضة والمجتمع المدني، وفقا للاتفاق السياسي.

١٣٧ -وفي سياق التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام ٢٠١٦، بدأت عملية تسجيل الناخبين، مع استخدام نظام تحديد الهوية بالسمات البيولوجية للمرة الأولى. ولكن جزءا من المعارضة انتقد الطريقة التي تنفذ بها تلك العملية.

١٣٨ -وفيما يتعلق بشؤون الحكم، اتخذت الحكومة تدابير تقشفية في ضوء الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني اعتمادا كبيرا.

١٣٩ -وعلى الصعيد الأمني، ظلت تشاد تشارك في عملية مكافحة الإرهاب وتركز عليها، ولا سيما ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية. ولذلك ظلت قلقة إزاء التطورات الجارية في البلدان المجاورة: الحركات الإرهابية في منطقة الساحل، والهجمات في النيجر، وعدم الاستقرار في ليبيا، واستئناف الأعمال العدائية في دارفور، والخطر الذي تمثله جماعة بوكو حرام على أمن طرق الإمداد، والجمود الذي شهدته الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإرهاب في نيجيريا وفي الكاميرون.

١٤٠ -وقد أدى هذا الوضع إلى تدخل تشاد عسكريا في الكاميرون والنيجر ونيجيريا من أجل مكافحة الإرهاب. وتعرضت تشاد لعدة هجمات إرهابية على أراضيها أدت إلى سقوط عشرات القتلى والعديد من الجرحى.

١٤١ -وقد تم اتخاذ عدة تدابير لاستئصال تلك الآفة، بما في ذلك اعتماد قانون جديد بشأن مكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٥ الذي تم سنه وبدء نفاذه، وإعلان حالة الطوارئ في منطقة بحيرة تشاد؛ فضلا عن تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنمية تلك المنطقة.

سادسا - تعزيز نزع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا

تنفيذ مبادرة سان تومي

حالة التصديق على اتفاقية كينشاسا

١٤٢ -أبلغ ممثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأن خمس دول فقط (الكاميرون، وغابون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو، وتشاد) قد صدقت على اتفاقية كينشاسا، رغم أن جميع الدول الأعضاء في اللجنة قد وقعت عليها. وأشار ممثل أنغولا إلى أن بلده قد صدق على الاتفاقية، مما سيتيح دخولها حيز النفاذ. وتم التوضيح بأن الأمين العام للأمم المتحدة لم يتلق بعد صك التصديق. كما تم التوضيح بأن اتفاقية كينشاسا تتماشى مع بروتوكول نيروبي. وفي ذلك الصدد، ستقوم الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بتوجيه رسالة رسمية إلى الدول الأعضاء المعنية في أقرب وقت ممكن من أجل تشجيعها على التصديق على الاتفاقية.

١٤٣ -وأشير إلى أن الأمانة العامة للجماعة تقوم بمساعدة الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بإنشاء لجانها الوطنية المعنية بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على القيام بذلك.

وسوف تستفيد خمس بلدان رائدة من تلك المساعدة. ويقدم التوجيه إلى خبراء الدول الأعضاء حتى تتبنى الآليات الوطنية المعايير الدولية ذات الصلة. وقد تم بالفعل عقد اجتماعات في الكاميرون والكونغو وغابون. ولكن القيود المالية حالت حتى تاريخه دون عقد الاجتماعات في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤٤ -وأشارت مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إلى أنه، من أجل تسهيل عملية التصديق وضمان سرعة التنفيذ، يعمل المركز الإقليمي على وضع دليل من أجل مواءمة القوانين الوطنية للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وبدعم مالي منها. وقد قُدِّمت أول مسودة للدليل إلى الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية في أيار/مايو ٢٠١٥. وسوف تراعي الصيغة النهائية للدليل أيضا الالتزامات القانونية للدول بموجب الصكوك الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول نيروبي، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

تنفيذ مدونة قواعد سلوك قوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا

١٤٥ -وقال ممثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إن تعميم مدونة قواعد السلوك يسبب بعض المشاكل بالنسبة لبعض من قوات الدفاع والأمن التي لديها مدونات لقواعد السلوك خاصة بها، وأشار أيضا إلى أن الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية تقوم بإعداد وثيقة غير رسمية بشأن شركات الأمن الخاصة، المقرر وضع صيغتها النهائية في عام ٢٠١٦.

تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة

١٤٦ -أشار ممثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية إلى أن معاهدة تجارة الأسلحة دخلت حيز التنفيذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد تقديم صك التصديق الخمسين إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ في المكسيك. وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في اللجنة على المعاهدة، باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية. ولم تصدق عليها سوى تشاد. وأوضح ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى أن بلده قد صدق مؤخرا على المعاهدة.

١٤٧ -وذكرت مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا أنه قبل حلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يتعين على كل دولة طرف إرسال تقرير أولي إلى الأمانة العامة للمعاهدة عن التدابير المتخذة من أجل تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك القوانين

الوطنية، وقوائم المراقبة الوطنية، وغير ذلك من اللوائح والتدابير الإدارية. ويتعين على كل دولة طرف أن تقدم إلى الأمانة العامة للمعاهدة، قبل ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، تقريرها السنوي الأول بشأن الصادرات والواردات من الأسلحة التقليدية المشمولة بالمادة ٢ (١)، التي أذن بها أو تمت خلال السنة التقويمية السابقة.

إحاطة مقدمة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا

١٤٨ - قدمت مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إحاطة بشأن النقاط التالية:

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

١٤٩ - لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها يؤثران بشكل سلبي على العديد من بلدان وسط أفريقيا التي تواجه تحديات في معالجة المشكلة وإيجاد حلول دائمة لها. وفي عدة أجزاء من المنطقة دون الإقليمية، لا يزال التحويل المستمر لوجهة الأسلحة وذخائرها يشكل مشكلة رئيسية.

١٥٠ - وقدمت الدول الأعضاء في اللجنة تقاريرها الوطنية، في فترات متفاوتة، في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقدمت دول عديدة تقريرها الأول في عام ٢٠٠٢. وقدمت دول أخرى تلك التقارير بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

١٥١ - وانخفض معدل تقديم التقارير منذ ذلك الحين. ويحث المركز جميع الدول الأعضاء في اللجنة على تقديم التقارير من أجل توفير المعلومات عن الجهود التي تبذلها كل دولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن التقدم المحرز في ذلك الخصوص. ومن شأن ذلك أن يساعد على تحديد مواطن الضعف والثغرات القائمة في تحديث التشريعات الوطنية بهدف توفير المساعدة اللازمة لها عند الاقتضاء.

١٥٢ - ولا تزال عملية تحديد وتعقب الأسلحة تشكل ركيزة أساسية في الجهود الرامية إلى رصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إذ أنها تمكن الدول من التعرف على الاتجاهات السائدة في عمليات التهريب ونقاط الاتجار وكذلك التحقيق في الجرائم والانتهاكات المرتكبة. وقد اتخذت الدول الأعضاء في اللجنة التدابير من أجل تنفيذ الصك الدولي للتعقب، بما في ذلك من خلال اقتناء آلات وسم الأسلحة؛ وتنفيذ عملية وسم الأسلحة الموجودة في

حوزة الدولة والمدنيين؛ واستخدام نظم الرصد الرقمي والإسمي من أجل تحديد وتسجيل جميع الأسلحة التي تستخدمها قوات الأمن وإنفاذ القانون؛ ووضع قواعد بيانات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

١٥٣ -وقامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وخبراء من منظمة رصد الأسلحة في مناطق الصراع، بتنظيم دورة تدريبية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في أديس أبابا، تناولت موضوع تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. وشمل التدريب حصصا نظرية وعملية تضمنت عرضا للمبادئ الأساسية ومنهجية لتحديد وتسجيل وتعقب الأسلحة والذخائر غير المشروعة، والتعرف على المعدات، وإعداد الطلبات الرسمية لإجراء عمليات البحث. وتم تدريب المشاركين على التحديد الصحيح لمختلف أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، بما في ذلك النوع والطراز والعيار والمصنِّع، والرقم التسلسلي الفريد، والمالك السابق.

١٥٤ -ومن أجل التمكن من تقديم المساعدة اللازمة لكل بلد حسب احتياجاته، تم وضع مشروع دراسة استقصائية أولية ودراسة ميدانية بهدف جمع المعلومات ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والنزاعات المسلحة، والجرائم وأعمال العنف، من أجل صياغة توصيات لكل بلد من البلدان. وركز المشروع على ست بلدان من منطقة الساحل (بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال) وثلاث بلدان من المنطقة الحدودية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد). وفي ضوء الحالة الأمنية السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لم يكن بالإمكان إتمام الدراسة الاستقصائية.

الأمن ورصد الاتجار بالأسلحة في البحر

١٥٥ -في الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين، دعت اللجنة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا إلى تنظيم اجتماع فني بشأن الأمن ورصد الاتجار بالأسلحة في البحر. واستجابة لتلك الدعوة، بدأ المركز ببحث العلاقة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقرصنة في خليج غينيا، من منظور نزع السلاح ورصد الأسلحة، بما في ذلك تحديد الإطار القانوني الراهن. ووضع المركز مشروعا بشأن الأمن البحري، وربطه بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك بأسلحة الدمار الشامل. ومن أجل تسليط الضوء على هذا المشروع، سيجري عقد اجتماع

فني على هامش مؤتمر القمة بشأن الأمن البحري الذي سيشارك بتنظيمه الاتحاد الأفريقي وتوغو، وذلك في لومي في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦.

أسلحة الدمار الشامل

١٥٦ - حتى تاريخه، قدمت سبع من دول المنطقة دون الإقليمية تقريرها الأولي إلى اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفقا للفقرة ٤ منه. وأعرب مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح عن استعداده، بما في ذلك من خلال المركز، لتقديم الدعم للدول الأعضاء الراغبة في إعداد خططها التنفيذية الوطنية وفي تنظيم الزيارات القطرية لأعضاء وخبراء اللجنة.

١٥٧ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شارك المركز في اجتماع للدول الأعضاء في أفريقيا بشأن تحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، الذي نظمه الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومقرها جنيف. وكان الهدف من الاجتماع هو تعزيز فهم الاتفاقية وتنفيذها بين الدول الموقعة والدول غير الموقعة عليها من أجل تعزيز الانضمام العالمي إليها. وقد تناول الاجتماع عددا من المواضيع ذات الصلة، بما فيها إجراءات التصديق على الاتفاقية والانضمام إليها، والتدابير التشريعية الوطنية الخاصة بالإدارة والتنفيذ، وتدابير بناء الثقة، والتقدم العلمي والتكنولوجي، وأوجه التقارب بين الكيمياء والبيولوجيا وآثار ذلك على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأوجه التآزر بين الاتفاقية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

١٥٨ - وقد وضع المركز خبرته الفنية وموارده تحت تصرف الدول الأعضاء في اللجنة، وقدم، ضمن إطار ولايته، المساعدة التقنية والقانونية إلى الدول الأفريقية، بناء على طلبها، من أجل:

- زيادة معدل تقديم التقارير الوطنية السنوية عن برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛
- دعم الدول الأعضاء في التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والانضمام إليها والتصديق عليها؛
- مراجعة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

- تعزيز قدرة الحكومات بشأن المسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك إدارة مخزونات الأسلحة وتسجيلها، وسير عمل اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛
- تعزيز قدرة الحكومات في مجال نزع السلاح ورصد الأسلحة وعدم انتشارها، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل، ودعمها في تنفيذ المعاهدات والصكوك الدولية والإقليمية الأخرى.

تنفيذ خريطة الطريق المتصلة بمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١٥٩ - أشار المنسق الإقليمي لاستراتيجية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا إلى أنه تم وضع خريطة الطريق بشأن مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا واعتمادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على هامش الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة، ووفقا للمبادئ التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦. وبهدف بناء القدرات الخاصة والمناسبة في المنطقة دون الإقليمية من خلال حلقات العمل المواضيعية، تم اختتام عملية التنفيذ في الأشهر الستة الماضية بعقد حلقة عمل في ليبرفيل في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بعنوان ''العدالة الجنائية في مواجهة الإرهاب''.

١٦٠ - وأسفرت حلقة العمل أيضا عن اعتماد خبراء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. وهذه الاستراتيجية، التي عممت على نطاق واسع على الدول الأعضاء، تقوم على أربع ركائز: '١' المنع؛ و '٢' الحماية؛ و '٣' الملاحقة القضائية؛ و '٤' الاستجابة. وأوضح أن هذه الاستراتيجية تشمل جميع الصكوك ذات الصلة، بما فيها اتفاقية كينشاسا. وقد أيدت اللجنة تلك استراتيجية وخطة عملها. وأعلن المنسق الإقليمي بأنه سيتم إطلاق تلك الاستراتيجية في ياوندي في بداية عام ٢٠١٦.

توصيتان:

١٦١ - دعت اللجنة جميع الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية كينشاسا إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن من أجل إتاحة دخولها حيز النفاذ. وأشارت اللجنة إلى أن تصديقا واحدا فقط من جانب إحدى الدول الأعضاء سيكفل دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

١٦٢ -وذكرت اللجنة أن دولتين فقط من الدول الأعضاء هما طرف في معاهدة تجارة الأسلحة، ودعت الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

سابعا - مكافحة الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا: حالة بوكو حرام

١٦٣ -عرض وفدا الكاميرون وتشاد تجربة بلديهما في مكافحة جماعة بوكو حرام.

١٦٤ -وأشارت ممثلة الكاميرون إلى أنه تم اتخاذ إجراءات مختلفة في التصدي لهجمات جماعة بوكو حرام، منها تنفيذ خطة الطوارئ الخاصة بالشمال، التي كانت تهدف إلى تهيئة بيئة تفضي إلى تنمية المناطق المعنية من أجل سد الطريق في وجه التطرف الذي قد ينجم عن البطالة في صفوف الشباب، وهي المجموعة المستهدفة بشكل رئيسي من جانب المجموعات الإرهابية، وتدابير المراقبة وتعزيز الأمن التي وضعت بعد وقوع التفجيرات الانتحارية في فوتوكول وماروا.

١٦٥ -وعلى الصعيد الثنائي، أنشأت الكاميرون ونيجيريا لجنة ثنائية من أجل مكافحة انعدام الأمن عبر الحدود. وتضطلع اللجنة بتقييم الحالة الأمنية بين البلدين وتقترح الحلول المناسبة.

١٦٦ -وتتلقى الكاميرون أيضا دعما متعدد الأوجه من البلدان الصديقة، ومن بينها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي والصين.

١٦٧ -وعلى الصعيد دون الإقليمي، أعادت لجنة حوض بحيرة تشاد تنشيط القوة الثلاثية التي كانت قد أنشئت في إطار تلك اللجنة في عام ١٩٩٨. وقد اجتمع وزراء الدفاع ورؤساء أركان الجيش ورؤساء دوائر المخابرات للبلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن مرتين (في نيامي وأبوجا) من أجل بدء تشغيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التابعة لتلك اللجنة.

١٦٨ -وتم الاتفاق على أن يضع كل بلد على حدوده مع نيجيريا كتيبة قوامها ٧٠٠ جندي تعمل بشكل حصري داخل البلد. وقد أنشئت وحدة لتجميع المعلومات الاستخباراتية من أجل تبادل المعلومات بين مختلف البلدان.

١٦٩ -وفي سياق عملية تشغيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، اجتمع وزراء الخارجية والدفاع للدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن في أبوجا من أجل صياغة مشروع قرار لتقديمه إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل إنشاء إطار قانوني لعمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

١٧٠ -ونتيجة فشل محاولة اعتماد مشروع القرار السالف الذكر خلال رئاسة تشاد لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أدرجت الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد المسألة في جدول أعمال مجلس السلام والأمن خلال مؤتمر القمة الرابع والعشرين للاتحاد الإفريقي، الذي طلب من الدول المعنية وضع إطار مفاهيمي لعمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

١٧١ -وفي أعقاب انعقاد مؤتمر القمة، طلب إلى الاتحاد الأفريقي تقديم الملف بأسرع ما يمكن إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف التعجيل ببدء عمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي من المقرر أن تضم ٨ ٧٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. ويضطلع بإدارة القوة اللواء النيجيري إليا أبا، ونائبه اللواء الكاميروني فالير انكا. ويوجد مقر القوة في نجامينا.

١٧٢ -كما تمت التوصية بإنشاء صندوق خاص. وتم الاتفاق، في سياق آلية المساعدة المتبادلة لمجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى، على مبلغ قدره ٥٠ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية من أجل تقديم الدعم النشط للكاميرون وتشاد في سياق تمويل جهودها للقضاء على جماعة بوكو حرام.

١٧٣ -كما تم التشجيع على إقامة تعاون أوثق بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقد أرجئ إلى موعد لاحق عقد مؤتمر القمة المشترك بين الجماعتين الذي كان من المزمع عقده في أوائل شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ في مالابو.

١٧٤ -ونتيجة الإخفاق في صدور قرار عن مجلس الأمن بشأن مكافحة جماعة بوكو حرام، بسبب تردد نيجيريا، تمكنت الدول الأعضاء في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من استصدار بيان رئاسي بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ يدعم جهود الدول التي تكافح جماعة بوكو حرام.

١٧٥ -وقد شكلت الكاميرون وتشاد تحالفا من أجل مكافحة جماعة بوكو حرام في وجه تنامي قدرة هذه الجماعة. وإلى جانب تشاد، التي نشرت قواتها على حدودها مع الكاميرون والنيجر ونيجيريا، فإن الكاميرون والنيجر متواجدتان أيضا في الميدان لتعزيز الجهود التي تبذلها نيجيريا في كفاحها ضد جماعة بوكو حرام.

١٧٦ -وعلى الصعيد الدولي، تفخر الكاميرون بنجاحها في إدراج جماعة بوكو حرام في قائمة المنظمات الإرهابية وبتمكنها من الحصول على تأييد الاتحاد الأفريقي الذي قدم مشروع قرار بشأن جماعة بوكو حرام إلى مجلس الأمن.

١٧٧ -وإذ يساور الأمم المتحدة بالغ القلق إزاء تأثير الهجمات التي ارتكبتها تلك الجماعة على حياة ورفاه شعوب الكاميرون والبلدان المجاورة، قامت في أوائل عام ٢٠١٥ بتعيين السيد بارفيه أونانغا — أونيانغا، من غابون، منسقا لاستجابة مقر الأمم المتحدة للأزمة الناجمة عن جماعة بوكو حرام، برتبة أمين عام مساعد، إلى أن تم تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى في آب/أغسطس ٢٠١٥.

١٧٨ -وأشارت ممثلة الكاميرون أيضا إلى قيام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بمبادرة من الكاميرون، باتخاذ قرار يدين الفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام ويحث المجتمع الدولي بكامله على دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد.

١٧٩ -وذكرت ممثلة الكاميرون أنه، نظرا للطبيعة الخاصة للخصم الذي يصعب التعرف عليه بسهولة، تعتبر مكافحة جماعة بوكو حرام مهمة صعبة تتطلب نهجا منسقا متعدد الأبعاد لمعالجة الشواغل السياسية والاجتماعية والاقتصادية-الاجتماعية وغيرها من الشواغل.

١٨٠ -فبالإضافة إلى تعزيز التدابير التي اتخذتها الدولة للنهوض بالتنمية على المدى الطويل في المناطق المعنية وتهيئة الظروف المؤاتية للنمو وقطع الطريق أمام التجنيد لصالح الإرهاب، تمت التوصية باتخاذ إجراءات تكميلية أخرى لاحتواء هذه الشبكة الإرهابية غير واضحة المعالم. ويتطلب هذا التهديد العابر للحدود اتخاذ إجراءات مماثلة أيضا في نيجيريا، التي هي مهد هذا الفصيل، وكذلك في بقية البلدان المعنية حتى لا تذهب الجهود المبذولة في الكاميرون في هذا المجال سدى. فبالنظر إلى نطاق عمليات جماعة بوكو حرام (المترسخة أكثر في نيجيريا)، فإن جهود الكاميرون ستكون بلا جدوى إن لم تقم الدول الأعضاء الأخرى في لجنة حوض بحيرة تشاد بالشيء نفسه.

١٨١ -وأشارت ممثلة الكاميرون إلى أنه، من أجل الانتصار على جماعة بوكو حرام في الأجلين المتوسط والطويل، سيجري تعزيز الأنشطة التالية على الصعيد الوطني:

- تعديل اتفاق حرية التنقل بين الكاميرون ونيجيريا من أجل تقييد حركة الأشخاص بين البلدين، وهو ما أعلنه الرئيس بخاري خلال زيارته للكاميرون. فبالإضافة إلى تعزيز الأمن على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، سوف يساعد هذا التغيير

على زيادة القدرة على رصد تحرك الأشخاص بين البلدين وتفتيشهم عند عبورهم للحدود؛

- نظرا لقيام ذلك الفصيل بتغيير طريقة عمله، إذ انتهج منذ بعض الوقت أسلوب الهجمات الانتحارية من قبل الشباب من رجال ونساء، فإنه لا بد من وضع قوانين تنظم أنشطة المدارس القرآنية في الكاميرون، حتى لا تصبح أرضا خصبة للتلقين العقائدي لهؤلاء الشباب؛

- استخدام أجهزة الاستخبارات التابعة للكاميرون لمخبرين سريين يندسون في صفوف أفراد الفرع المحلي للجماعة الإرهابية من أجل الحصول على المعلومات التي تسهل تدمير الشبكة؛

- الاستثمار في أجهزة استشعار القنابل عن بعد؛

- تعزيز الوعي والحذر في المدن والقرى، واتخاذ تدابير تحفّز على تعاون أفراد المجتمعات المحلية وتزيد من مشاركتهم في مكافحة هذه الجماعة؛

- مواصلة الدعوة على الصعيد الدولي من أجل زيادة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي دعما للجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد في مكافحة جماعة بوكو حرام.

١٨٢ -إن الكاميرون والبلدان الأخرى المتضررة أيضا من جماعة بوكو حرام، تتوقع من المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والمادي للمجهود الحربي؛ وتعزيز القدرات في مجال مراقبة الحدود والمكافحة العسكرية للجماعات الإرهابية؛ ودعم المشاريع الإنمائية لصالح السكان المتضررين، بمن فيهم الشباب، ولا سيما في أقصى شمال البلد؛ والدعم في إعادة إدماج الأعضاء السابقين لجماعة بوكو حرام؛ والدعم في تنظيم شؤون اللاجئين والمشردين داخليا؛ ودعم المبادرات السياسية في المحافل المتعددة الأطراف.

١٨٣ -وأشارت تشاد إلى التدابير التي اتخذتها سلطاتها في إطار مكافحة جماعة بوكو حرام، بما في ذلك الدعم العسكري المقدم إلى الكاميرون والنيجر ونيجيريا؛ وشددت أيضا على ضرورة قيام المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم للبلدان المشاركة في ذلك الجهد.

١٨٤ -وبعد الإحاطتين المقدمتين من الكاميرون وتشاد، أثنت اللجنة على البلدين وأعربت عن تضامنها معهما في ما يبذلانه من جهود لمكافحة جماعة بوكو حرام.

١٨٥ - وكررت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام، وشددت على ضرورة مشاركة جميع الدول الأعضاء في مكافحة تلك الجماعة الإرهابية والمشاركة أكثر في العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية.

توصية:

١٨٦ - شجعت اللجنة الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر قمة مشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف وضع استراتيجية مشتركة لمكافحة جماعة بوكو حرام، وفقا للقرارات التي اتخذها رؤساء الدول في مؤتمر القمة الاستثنائي لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا الذي عقد في ياوندي في شباط/فبراير ٢٠١٥.

ثامنا - القرصنة والأمن البحري

١٨٧ - أطلعت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على تقرير شامل عن تنفيذ قرارات مؤتمر القمة المشترك بين الوزارات بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في خليج غينيا، وعن تشغيل مركز التنسيق المشترك بين الأقاليم المعني بالأمن البحري في خليج غينيا، ومركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، ومراكز التنسيق المتعددة الجنسيات، ومراكز العمليات البحرية. وكان الهدف من التقرير ما يلي:

- توعية الدول الأعضاء والشركاء بضرورة احترام الالتزامات الطوعية المتعهد بها؛
- تعبئة المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم المالي واللوجستي والتقني اللازم لتنفيذ مرحلة بدء تشغيل مركز التنسيق المشترك بين الأقاليم، بعد افتتاحه في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ومرحلة إطلاقه ووضع المفاهيم من قبل فريق مؤقت.

١٨٨ - وشدد ممثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على النقاط البارزة من التقرير، بما في ذلك العملية التي أدت إلى عقد مؤتمر القمة المشترك بين الوزارات السالف الذكر، والتدابير التي اتخذت من أجل بدء تشغيل مركز التنسيق المشترك بين الأقاليم المعني بالأمن البحري في خليج غينيا. وأشار إلى أن الفريق المؤقت السالف الذكر لم يتمكن من إنجاز مهمته خلال فترة الأشهر الستة المقررة بسبب عقبات تقنية. وقد تضمنت مهامه صياغة الإطار المرجعي المتعلق بتعيين الموظفين، ووضع إطار للميزانية وتنظيم اجتماع

للتصديق عليها من قبل المسؤولين المعنيين. وقدم الفريق استنتاجاته إلى المنظمات دون الإقليمية الثلاث في تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٨٩ - وقد طال انتظار بدء تشغيل مركز التنسيق المشترك بين الأقاليم، ويمكن أن يفضي عقد اجتماع لكبار المسؤولين في أقرب وقت ممكن إلى إحياء عملية ياوندي، إذ أن مدونة قواعد السلوك التابعة لها ستصبح ملزمة في عام ٢٠١٦. وقد أحرز تقدم كبير، بما في ذلك بدء تشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا في بوانت — نوار، وتحديد أبيدجان، كوت ديفوار، باعتبارها المدينة المضيفة لمقر المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، فضلا عن افتتاح المركز المتعدد الجنسيات لتنسيق المنطقة هاء (E) في كوتونو، بنن. ومع ذلك، لا يزال من المنتظر افتتاح مركزي التنسيق للمنطقتين واو (F) وزاي (G) في غرب أفريقيا ومركز التنسيق للمنطقة ألف (A) (أنغولا، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية) التي أدمجت بالمنطقة باء (B)، في وسط أفريقيا.

١٩٠ - ورحب ممثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمساهمة الكاميرون في تشغيل مركز التنسيق المشترك بين الأقاليم، وبمساهمة الكونغو بتشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا.

١٩١ - وقدم مدير المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا إحاطة إضافية شدد فيها على الضرورة الملحة لقيام المركز بتشغيل المنطقة ألف (A) من خلال عقد اجتماع للجماعة الاقتصادية، وعلى أهمية التوقيع على اتفاق تقني واعتماد خطة أمنية.

١٩٢ - وقد أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتنفيذ جميع القرارات المتخذة والمشاريع الجارية المتصلة بالأمن البحري ضمن مجالها البحري.

تاسعا - ظاهرة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا

١٩٣ - ذكّرت غابون اللجنة بالتزامها المستمر، إلى جانب ألمانيا، بالتصدي للتهديد الذي يشكله الصيد غير المشروع لأنواع الحيوانات والنباتات البرية والاتجار غير المشروع بها. وقد أفضى هذا الالتزام إلى اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ قرارا بعنوان ''التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية'' (A/RES/69/314). ويقيم ذلك القرار، وهو الأول بشأن هذه المسألة، صلة مباشرة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية-الاقتصادية والأمنية للصيد غير المشروع.

١٩٤ - وعلى الصعيد البيئي، ألقى القرار الضوء على الأضرار الناجمة عن هذا الاتجار على النظم الإيكولوجية، بما فيها أنواع الحيوانات والنباتات المحمية بموجب اتفاقية التجارة الدولية

بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. وشدد القرار على ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل اتخاذ إجراءات فعالة تؤثر على العرض والطلب على السواء. وعلى الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي، يعيد القرار التأكيد على أثر تغير المناخ على رفاه الشعوب، ولا سيما الأشخاص الذين يكسبون عيشهم من السياحة. وشجع الدول الأعضاء على المساعدة على تهيئة سُبل عيش مستدامة بديلة للمجتمعات المحلية المتضررة من الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وآثاره السلبية، مع المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية. وعلى الصعيد الأمني، سلّم القرار بأن تلك الظاهرة تعتبر شكلا من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتمثل خطرا على استقرار العديد من الدول.

١٩٥ -ودعا القرار الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، على زيادة التعاون والتنسيق الدوليين. وطلب من الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان النامية بتعزيز قدراتها. وأخيرا، شجع القرار الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية والمنتجات المشتقة منها والقضاء عليه.

١٩٦ -ووفقا للقرار، سيقدم الأمين العام للأمم المتحدة، قبل نهاية الدورة السبعين للجمعية العامة، أول تقرير سنوي للأمم المتحدة عن الحالة العامة للصيد غير المشروع وعن تنفيذ سائر التوصيات الواردة فيه. كما طُلب إليه أن يعرض مقترحات بشأن اتخاذ إجراءات في المستقبل، من بينها النظر في إمكانية تعيين مبعوث خاص معني بتنسيق مكافحة الاتجار غير المشروع.

١٩٧ -وقدم ممثل غابون الاقتراحات التالية: '١' اتخاذ إجراءات حاسمة على الصعيد الإقليمي من أجل منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية والقضاء عليه، بما في ذلك من خلال تعزيز التشريعات الوطنية في مجال المنع والتحقيق والملاحقة القضائية؛ '٢' اعتبار الاتجار غير المشروع والصيد غير المشروع من قبل جماعات إجرامية منظمة جريمة خطيرة؛ '٣' مواءمة الأنظمة القضائية والقانونية والإدارية للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية بهدف تيسير تبادل المعلومات والملاحقة الجنائية في هذا الصدد؛ '٤' إنشاء وحدات خاصة مشتركة في وسط أفريقيا لمكافحة هذا الاتجار؛ '٥' عقد حلقات عمل دون إقليمية بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في القرار، بمساعدة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والمجتمع المدني؛ '٦' عقد حملات توعية بشكل منتظم على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بشأن المخاطر المرتبطة بالعرض والطلب والعبور فيما يتصل بالمنتجات غير المشروعة

المستخرجة من الأنواع البرية؛ '٧' تنظيم اجتماع وزاري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للتحضير لعقد مؤتمر قمة استثنائي يعكس الإرادة السياسية لدول المنطقة دون الإقليمية في مواجهة تلك الآفة.

١٩٨ -وأشارت الكونغو إلى أن القارة الأفريقية قد وضعت استراتيجية بشأن الموضوع في أعقاب ''المؤتمر الدولي المعني بالاستغلال غير القانوني والاتجار غير المشروع بمنتجات الأحياء البرية في أفريقيا''، الذي عقد في برازافيل في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والذي دعا إلى التنفيذ المنسق لتلك لاستراتيجية وللقرار السالف الذكر.

١٩٩ -وأشارت تشاد إلى أن بلدها يحوي أحد أكبر المنتزهات في أفريقيا حيث تتعرض الحيوانات البرية للخطر بسبب الصيد غير المشروع من قبل الصيادين القادمين من البلدان المجاورة. ولم ينجح تشكيل فرقة خاصة في استئصال تلك الآفة. وأشار ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الطبيعة الصناعية لتلك الظاهرة التي حالت دون نجاح القوة الثلاثية المشتركة بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في القضاء عليها، واقترح بأن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوضع قائمة بالأنواع المحمية وبتصنيف المنتزهات الوطنية كمواقع تراث إقليمي.

٢٠٠ -وأشار ممثل الكاميرون إلى الدور الرائد الذي يضطلع به بلده والجهود التي يبذلها في المحافظة على الأحياء البرية والنظم الإيكولوجية في وسط أفريقيا، بما في ذلك من خلال إعلان ياوندي الصادر في آذار/مارس ١٩٩٩ وعدد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف. وشدد على أهمية إعادة إحياء منظمة حفظ الحيوانات البرية في أفريقيا، التي عَقَدَ مجلس وزراء الدول الأعضاء فيها اجتماعا استثنائيا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه في ياوندي.

عاشرا - مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في وسط أفريقيا

٢٠١ -أشار ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الموقع الجغرافي لوسط أفريقيا جعلها قريبة من خليج غينيا ومنطقة الساحل على السواء، فأصبحت على مر السنين منطقة جذابة للجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات، الذي يعتبر أحد الأنشطة الإجرامية الأكثر ربحية.

٢٠٢ -ويتم عبور الكوكايين من أمريكا اللاتينية باتجاه أوروبا والشرق الأوسط والهند وشمال أفريقيا. وكثيرا ما يشار إلى الكاميرون ونيجيريا باعتبارهما المركزين الأفريقيين الرئيسيين إذ أن موقعهما الجغرافي يتيح للمتجرين معبرا باتجاه أوروبا والشرق الأوسط، عبر

بلدان غير ساحلية في وسط أفريقيا، ويحدث جزء من تلك الرحلة جوا. وفي الآونة الأخيرة، تمت مصادرة ١٤ كيلوغراما من الكوكايين في مطار دوالا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، صادرت الشرطة في باراغواي ٨٥٠ كيلوغراما من الكوكايين مخبأة في أكياس للأرز مصدرة إلى الكونغو. ويبدو أنه لم يحدث قط مصادرة كميات من هذا القبيل في الكونغو، وهو بلد يمكن استخدامه كنقطة عبور.

٢٠٣ - والهيروين الآتي من شبه القارة الهندية والقرن الأفريقي، يمر عبر الشرق الأوسط (لبنان) وشمال أفريقيا (الجزائر والمغرب) وغرب ووسط أفريقيا، وشرق أفريقيا (كينيا وإثيوبيا)، وصولا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. ومعظم المهربين النقلة الذين ألقي القبض عليهم في الكاميرون اعترفوا بأنه تم تجنيدهم في نيجيريا.

٢٠٤ - والسلائف المستخدمة في صنع الميثامفيتامين في المختبرات الأفريقية السرية تأتي في المقام الأول من الهند ثم يجري نقلها عن طريق جنوب أفريقيا وشرق أفريقيا، وتصل إلى نيجيريا والكاميرون وبلدان أخرى من غرب أفريقيا بعد أن تكون قد عبرت بعضا من بلدان وسط أفريقيا.

٢٠٥ - وذكر ممثل مكتب المخدرات والجريمة بأن الاتجار غير المشروع بالأحجار الكريمة والمعادن النفيسة يعتبر شكلا من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى غرار العديد من البلدان الغنية بالموارد الجيولوجية والمعدنية الهامة، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تعاني من ذلك النوع من الاتجار (الكوبالت أو التيتانيوم أو الماس)، ويزيد من تفاقم تلك الظاهرة حالة انعدام الأمن وسهولة اختراق الحدود. ويقال إن الاتجار بالماس بلغ ذروته بعد استبعاد جمهورية أفريقيا الوسطى من عملية كيمبرلي وإغلاق البورصة الإقليمية للماس.

٢٠٦ - وأشار ممثل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا إلى العلاقة الوثيقة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، ودعا إلى التصدي لتلك المسائل بطريقة شاملة.

حادي عشر - إحاطات مقدمة من الكيانات ذات مركز المراقب لدى اللجنة

٢٠٧ - قدم ممثلو مختلف الكيانات القائمة في المنطقة دون الإقليمية إلى اللجنة لمحة عامة موجزة عن ولايات تلك الكيانات وأنشطتها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في وسط أفريقيا.

مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

٢٠٨ - استعرض مدير مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا حالة حقوق الإنسان والديمقراطية في بعض من دول المنطقة دون الإقليمية.

٢٠٩ - شهدت بوروندي في الفترة الأخيرة أشهرا عديدة مليئة بالعنف وقع ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، سواء في صفوف قوات الدفاع والأمن أو بين السكان المدنيين، من جميع الأحزاب السياسية.

٢١٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تأثرت حالة حقوق الإنسان بالعوامل السياسية، فقد فرضت القيود على الحيز الديمقراطي، وانتهكت حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

٢١١ - وفي جمهورية الكونغو، أدى مشروع الاستعراض الدستوري والمظاهرات المناهضة له إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

٢١٢ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال حالة حقوق الإنسان متأثرة بديناميات الصراع وبأنشطة مختلف الجهات المنخرطة فيه. ومناخ الإفلات من العقاب وعدم تمكن الضحايا من اللجوء إلى العدالة، السائد حاليا، يتيح لمرتكبي أعمال العنف مواصلة ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٢١٣ - وأشار مدير مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا إلى أنه، في عام ٢٠١٥، وتمشيا مع الأولويات المواضيعية الست المقررة للدورة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يعمل المركز مع شركاء الأمم المتحدة في جميع البلدان التي تشملها ولاية المركز.

٢١٤ - وفيما يتعلق بمناهضة التمييز، ولا سيما التمييز العنصري، والتمييز على أساس نوع الجنس أو الدين، والتمييز ضد السكان المهمشين، يواصل المركز تعزيز القدرات وتقديم الدعم التقني إلى الحكومات من أجل حماية حقوق الفئات المهمشة عادة، بمن فيها النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. ويواصل المركز دعم حكومة الكاميرون في ما تبذله من جهود لحماية حقوق الشعوب الأصلية. وقد نظم المركز حلقة عمل وطنية في الكاميرون في تموز/يوليه ٢٠١٥ عن المشاركة السياسية للمرأة، وعن الدعوة إلى تخصيص حصص لمشاركة النساء في الحكومة.

٢١٥ -وفيما يتعلق بالإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات الصراع والعنف وانعدام الأمن، اضطلع المركز ببعثات إلى أقصى شمال الكاميرون في إطار بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمفوضية حقوق الإنسان. وفي سياق إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من أجل مكافحة جماعة بوكو حرام، يواصل المركز دعوته إلى إدراج مكون مدني يضم وحدة معنية بحقوق الإنسان من أجل كفالة مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي غابون، شارك المركز في حلقة عمل عن العدالة الجنائية والإرهاب نظمتها الأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقد شدد على ضرورة عدم التسامح مطلقا مع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق مكافحة الإرهاب.

٢١٦ -وفيما يتعلق بمراعاة حقوق الإنسان في التنمية وفي الميدان الاقتصادي، نظم المركز عدة أنشطة ركزت على الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والحقوق في الأرض والمياه والمساكن. وشملت تلك الأنشطة حلقة عمل وطنية نظمت بالاشتراك مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بشأن موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الكاميرون؛ وزيارة متابعة لمشروع سد توليد الطاقة الكهرمائية في لوم بانغار برفقة إعلاميين محترفين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ ومشاورات مع شركات تجارية وجهات فاعلة حكومية بشأن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والأعمال التجارية، في ليبرفيل.

٢١٧ -وفيما يتعلق بتعزيز فعالية الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع التركيز على زيادة الوعي بالآليات الدولية لحقوق الإنسان وإمكانية اللجوء إليها، يكتسي التنفيذ الفعلي للالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية أهمية رئيسية بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نظم المركز سلسلة من المشاورات الوطنية من أجل الترويج لإنشاء آلية وطنية مسؤولة عن صياغة التقارير ومتابعة تنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، ومن بينها واحدة في جمهورية الكونغو وغابون في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وواحدة في سان تومي وبرينسيبي في آب/أغسطس ٢٠١٥، وأخرى في غينيا الاستوائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢١٨ -إن توسيع الحيز الديمقراطي، مع التركيز على حماية الحريات العامة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتنقيح القوانين الأساسية، يقعان في صميم النقاش السياسي في عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وتولّد الإصلاحات الدستورية، التي تفضي إلى تمديد فترة الرئاسة في غياب الإجماع الوطني، توترات سياسية تهدد في كثير من الأحيان حقوق الإنسان

وأسس الديمقراطية. ومن أجل دعم البلدان في المنطقة دون الإقليمية، نظم المركز سلسلة من الأنشطة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، كان من بينها: حلقة عمل لتبادل الأفكار وتقاسم الخبرات بعنوان ''انخراط المرأة في المجتمع ومشاركتها السياسية في الكاميرون: الحصيلة والآفاق''، في تموز/يوليه ٢٠١٥؛ وحلقة عمل وطنية عن تغطية العمليات الانتخابية من منظور حقوق الإنسان، من جانب الإعلاميين العاملين في جمهورية أفريقيا الوسطى، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٢١٩ - وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فإن تعزيز المساءلة وسيادة القانون، مع التركيز على حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، والعدالة الانتقالية، والتعذيب، والاحتجاز وعقوبة الإعدام، والعدالة وسيادة القانون في وسط أفريقيا، يشهد تغييرات عميقة تنعكس بنفس القدر على طبيعة وجودة القانون المطبق، وعلى الإجراءات والمؤسسات القضائية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال مكافحة الإفلات من العقاب تشكل تحديا، على الرغم من أن العديد من المحاكمات الرئيسية أسفرت عن إدانة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن قواعد الأصول القانونية الحالية غير متوافقة تماما مع المعايير الدولية، الأمر الذي دعا المركز إلى التوصية بإجراء تعديلات تشريعية لكفالة وجود إجراءات للطعن أمام المحاكم العليا. وقد نظم المركز حلقة دراسية عن مكافحة الإفلات من العقاب، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بالتعاون مع شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢٠ - ورحب مدير المركز بالدعم المتواصل الذي تقدمه الكاميرون للمركز، وشكر جمهورية الكونغو وغابون وغينيا الاستوائية وسان تومي وبرينسيبي على دعمها لأنشطة المركز. ورحب بالتعاون الجيد مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في بناء قدرات الدول في مجال حماية حقوق الإنسان.

٢٢١ - واقترح المركز على الدول الأعضاء في اللجنة ضرورة القيام بما يلي:

- مواصلة الوفاء بالتزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان والمساءلة؛
- تعزيز آليات الرصد والإنذار والشفافية في العمليات الانتخابية؛

- بناء قدرات الجهاز القضائي على مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، ومنع التعذيب، وكفالة وجود وسائل انتصاف دولية فعالة؛

- تقديم الدعم المالي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشئت من أجل مكافحة جماعة بوكو حرام؛

- مواصلة تقديم الدعم المالي للمركز لتمكينه من الاضطلاع بفعالية بالولاية المسندة إليه من قبل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والعمل وفقا لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٨/٥٣ المتخذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و٥٥/٥٤ المتخذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٢٢٢ - وعقب انتهاء الإحاطة المقدمة من المركز، ذكرت جمهورية الكونغو، في إشارة إلى الحوادث التي وقعت خلال العملية السابقة للاستفتاء، أن الدولة ملزمة بالحفاظ على النظام العام وضمان تنفيذ القوانين والأنظمة. وفي حالة جمهورية الكونغو، حيث يضمن الدستور حرية التعبير، لم يحدث أي حرمان من الحريات، بل على العكس من ذلك، تمت حماية الحريات بموجب القانون.

٢٢٣ - وذكرت جمهورية أفريقيا الوسطى بأن الدول والجماعات المسلحة تتحملان على السواء المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان، لا سيما في مناطق النزاع. وشددت أيضا على الحاجة إلى التركيز على الأحوال السائدة في السجون في إطار تعزيز حقوق الإنسان.

٢٢٤ - وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إنه، خلافا للوصف الوارد في تقرير المركز، وبالرغم من أن الديمقراطية في بلده لا تزال حديثة العهد، فإن بلده قد أحرز تقدما بصورة بناءة دون فرض أي قيود على الديمقراطية أو انتهاك لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، ويبرهن على ذلك ما يلي:

- وجود أكثر من ٤٥٠ حزبا سياسيا؛
- شغل المعارضة ٤٠ في المائة من المقاعد في كل من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛
- وجود محطات تلفزيونية وإذاعية متعددة، والعديد منها تابع للمعارضة؛
- إيراد أخبار مناوئة للحكومة في الصفحات الأولى من صحف المعارضة دون أي تدخل.

٢٢٥ - ولكن الحكومة، كونها الهيئة المسؤولة عن إدارة البلد، لا يمكنها السماح بتحريض الشباب على المشاركة في تدمير النسيج الاقتصادي وعلى العنف والتمرد.

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٢٦ - أفاد ممثل البعثة اللجنة بما قدمته البعثة من مساهمات في عملية التعافي بعد انتهاء الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢٧ - فقال إنه منذ الاجتماع الأخير للجنة، واصلت البعثة، في سياق تنفيذ الولاية التي عهد بها إليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، دعم السلطات الوطنية لإتمام عملية الانتقال السياسي بنجاح، ولإحراز التقدم في الإصلاحات الرئيسية تحقيقا للاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢٨ - وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، قامت السلطات الوطنية بنشر الجدول الزمني الجديد للانتخابات في بانغي. وهو ينص على إجراء استفتاء دستوري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والجولة الثانية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقال إن المجتمع الدولي بأسره يدعم السلطات من أجل تحقيق النجاح في تنظيم تلك الانتخابات وحسن سيرها، بما يؤدي إلى إنشاء حكومة منتخبة، إيذانا بانتهاء الفترة الانتقالية وعودة النظام الدستوري إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢٩ - وتابع قائلا إن البعثة على قناعة بأن إنشاء حكومة منتخبة سوف يسهل إحراز التقدم في مختلف الميادين، من قبيل إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحوار السياسي، والمصالحة. ولتحقيق ذلك، تحتاج جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دعم متواصل من الشركاء، بما في ذلك من المنطقة دون الإقليمية ككل، ومن فرادى الدول الأعضاء فيها.

٢٣٠ - وهنأ ممثل البعثة السلطات الوطنية على ما بذلته من جهود في تنظيم الانتخابات، كما هنأ شعب جمهورية أفريقيا الوسطى على إقباله بأعداد كبيرة للتسجيل في القوائم الانتخابية. فقد تم تسجيل حوالي ٩٥ في المائة من السكان الذين يحق لهم التصويت.

٢٣١ - وقد قدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي والأمني إلى السلطات الوطنية.

٢٣٢ - وعلى الصعيد الأمني، قال ممثل البعثة إن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال هشة، وهذا ما تمت ملاحظته منذ ٢٦ أيلول/سبتمبر في بانغي. وقد واصلت البعثة العمل جنبا إلى جنب مع شركائها في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل ضمان أمن البلد، وسترد موارد إضافية من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بانغي من أجل دعم جهود بعثة

الأمم المتحدة فيها خلال الدورة الانتخابية وزيارة قداسة البابا، المقررة يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢٣٣ - وتابع قائلا إن إصلاح قطاع الأمن يحتل مكانة رئيسية في ولاية بعثة الأمم المتحدة، ويمثل أولوية بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ومن أجل تحقيق ذلك، هناك حاجة إلى اتباع نهج كلي يتزامن فيه إصلاح المكونات الرئيسية جميعها، أي: القوات المسلحة، والأمن الداخلي، والقضاء؛ فبخلاف ذلك، لن يكون بالإمكان المحافظة على المكاسب المحققة أو استدامتها.

٢٣٤ - وهنأ ممثل البعثة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على عقد اجتماع مائدة مستديرة حول الأمن، بدعم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة. وينبغي لاجتماع المائدة المستديرة أن يساعد في تحديد الخطوط الاستراتيجية بشأن الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، والشروع في إجراء مناقشة بشأن مهام كل جناح من أجنحة الجهاز الأمني، بما في ذلك الجيش والشرطة والدرك. وسيكون بإمكان السلطات المنتخبة الاستناد إلى النتائج التي سيتوصل إليها اجتماع المائدة المستديرة.

٢٣٥ - وسيفضي إجراء الانتخابات والتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن إلى تيسير تنفيذ الإصلاحات الأخرى الحاسمة بالنسبة لتوطيد الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيسهم أيضا في حماية حقوق الإنسان، وفي بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، ومكافحة الإفلات من العقاب.

٢٣٦ - ودعا ممثل البعثة جميع المشاركين إلى المحافظة على التزامهم بالعمل جنبا إلى جنب مع شركائهم في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل اغتنام تلك الفرصة. وأكد من جديد أن التزام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودول المنطقة دون الإقليمية أمر بالغ الأهمية، وأن البعثة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ثاني عشر - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهياكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن، وكذلك عن تطوير شراكاتها الاستراتيجية

٢٣٧ - أوضح ممثل الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن وضع الصيغة النهائية بشأن مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، السابق لإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لا يزال جاريا. وقد قدمت حكومة غابون مبنى لآلية الإنذار المبكر

لوسط أفريقيا التي بدأت أعمالها، وقد عقدت لجنة الدفاع والأمن اجتماعات منتظمة. ويجري الآن تشغيل القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا. وبالنسبة لإصلاح أساليب عمل الأمانة العامة نفسها، قامت الأمانة العامة بإعداد صيغة لاختصاصاتها وقدمتها إلى الرئاسة الحالية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٢٣٨ - وقد أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا شراكات رسمية مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وشراكات غير رسمية مع ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا. كما تربطها علاقات عمل وثيقة مع منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين.

ثالث عشر - استعراض الحالة المالية للجنة: مدى تنفيذ الدول الأعضاء لإعلان ليبرفيل

٢٣٩ - وزعت الأمانة العامة على أعضاء اللجنة الجدول المتصل بحالة المساهمات في الصندوق الاستئماني منذ إنشائه (انظر المرفق). وأنغولا هي الوحيدة التي دفعت كل ما يترتب عليها من مساهمات إلى الصندوق الاستئماني. وأعادت الدول الأعضاء التأكيد على التزامها بدفع مساهماتها السنوية إلى الصندوق الاستئماني.

توصية:

٢٤٠ - تحث اللجنة الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تسديد التزاماتها المالية المتصلة باللجنة في المواعيد المحددة تماشيا مع روح إعلان ليبرفيل لشهر أيار/مايو ٢٠٠٩، وذلك بتسويتها تدريجيا خلال الفترة التي تغطي الاجتماعين المقبلين للجنة، على ألا يتجاوز ذلك نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وذكرت اللجنة أن مقدار المساهمات السنوية في الصندوق الاستئماني محددة بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

رابع عشر - مكان وتاريخ الاجتماع القادم

٢٤١ - قررت اللجنة عقد الاجتماع الوزاري الثاني والأربعين في بانغي، في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيعلن عن التاريخ المحدد للاجتماع في وقت لاحق عبر القنوات الدبلوماسية.

خامس عشر – مسائل أخرى

٢٤٢ –اقترحت جمهورية الكونغو إعادة إدراج مسألة مناقشة موضوع معين في جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات اللجنة.

٢٤٣ –واقترحت أنغولا تمديد ولاية رئاسة اللجنة من ستة أشهر إلى اثني عشر شهرا لتمكينها من إكمال عدد من المشاريع. وبعد إجراء المناقشات، قررت اللجنة الإبقاء على المدة المحددة بستة أشهر لولاية رئاسة اللجنة وكذلك ولاية كامل مكتب اللجنة حتى تتماشى مع وتيرة عقد اجتماعاتها، وهي مرتين في السنة.

توصية:

٢٤٤ –أعادت اللجنة تأكيد ضرورة إدراج مسألة مناقشة موضوع معين في جداول أعمال اجتماعاتها القادمة. وتقوم الدول الأعضاء قبل كل اجتماع باختيار الموضوع وإبلاغ الأمانة العامة به.

سادس عشر – اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين

٢٤٥ –اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في ليبرفيل، غابون.

جيم – كلمة شكر

ألقى وزير الدفاع والشؤون البحرية لسان تومي وبرينسيبي، السيد كارلوس أوليمبيو ستوك، باسم اللجنة، كلمة الشكر التالية:

”نحن، وزراء وأعضاء لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في ليبرفيل، غابون، بمناسبة الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للجنة المعقود في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥،

نؤكد من جديد تمسكنا بمُثل السلام والأمن والاستقرار التي تشتد حاجة شعوبنا إليها ويقتضيها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقتنا دون الإقليمية؛

نُحَيي الجهود التي بذلتها بلداننا، بشكل فردي وجماعي، من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية؛

نرحب بمناخ الوئام والإخاء والثقة المتبادلة الذي ساد طوال المدة التي استغرقتها أعمالنا؛

نعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، ولغابون حكومة وشعبا، على حفاوة الاستقبال والعناية الأخوية اللتين حظينا بهما خلال إقامتنا في غابون.‘‘

ليبرفيل، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

المرفق ١: حالة تنفيذ توصيات الاجتماع الأربعين للجنة

التوصيات	الجهة المسؤولة	الحالة
ينبغي أن تقوم أمانة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء باستعراض الحالة الجغرافية والسياسية الذي تعده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد الاجتماعات الوزارية، حتى يتسنى الحصول على تعليقات هذه الدول.	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/الأمانة العامة	نفذت (تم توزيع استعراض الحالة الجغرافية والسياسية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)
ينبغي عرض استعراض الحالة الجغرافية والسياسية في الشكل التقليدي المتمثل في دراسة تحليلية لكل بلد على حدة.	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	نُفّذت
ينبغي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة تمثيلها على المستوى الملائم في الاجتماع الوزاري، حتى تحظى القرارات المتخذة في أعقاب المداولات بالموافقة الكاملة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	نُفّذت. كانت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حاضرة في افتتاح الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين.
ينبغي لجميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية كينشاسا أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.	الدول الأعضاء	وفقا للأمم المتحدة، لم يتم إيداع أي صك تصديق منذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥.
ينبغي لجميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة تجارة الأسلحة أن تفعل ذلك.	الدول الأعضاء	انضمت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المعاهدة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (من المتوقع أن تدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).
تمشيا مع التوصية المقدمة في مؤتمر برازافيل، ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستراتيجية الأفريقية المعتمدة في برازافيل، بحيث يمكن أخذها في الاعتبار في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة هذه الآفة.	الدول الأعضاء	نشاط جارٍ.
ينبغي أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار المتعلق بالتصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.	الدول الأعضاء	نُفّذت. اتخذ القرار في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ (A/RES/69/314).
ينبغي في الإحاطات أن تكون أقل حرصا على التوافق وأكثر عمقا وتفصيلا في التحاليل.	الكيانات ذات مركز المراقب لدى اللجنة	نشاط جارٍ.
ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الوفاء في الوقت المحدد بالتزاماتها المالية تجاه اللجنة، وفقا لروح إعلان ليبرفيل.	الدول الأعضاء/الأمانة العامة	منذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت أنغولا المساهم الوحيد، إذ دفعت مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، للصندوق الاستئماني.
ينبغي تعبئة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل دعم المقترحات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.	أنغولا وتشاد، بوصفهما عضوين غير دائمين في مجلس الأمن.	نُفّذت. استعراض وتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا حتى عام ٢٠١٨ من قبل مجلس الأمن في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥، عملا بالرسائل المتبادلة بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن.
ينبغي دعم المقترحات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة الخامسة).	الدول الأعضاء	نشاط جارٍ.

توصيات الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة
قررت اللجنة استمرار التوصيات التالية التي وضعتها في اجتماعها الثامن والثلاثين: (١) عقد حلقات عمل في الاجتماعات القادمة للجنة بغية إيجاد فهم أفضل لتكييف ومواءمة التشريعات الوطنية للدول الأعضاء فيما يتعلق بكل أشكال الجريمة التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية؛ (٢) تزويد أمانة اللجنة الدول الأعضاء باستعراض الحالة الجغرافية والسياسية الذي تعده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد الاجتماعات الوزارية، حتى يتسنى الحصول على تعليقات هذه الدول؛ (٣) قيام الدول الأعضاء بالتصديق على اتفاقية كينشاسا، إن لم تقم بذلك بعد؛ (٤) مواصلة إجراء المناقشات بشأن جميع الجماعات المسلحة التي تنشط في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها جيش الرب للمقاومة؛ (٥) مناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في الاجتماعات المقبلة؛ (٦) قيام الدول الأعضاء الموقعة بتمويل أنشطة المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا التي اعتمدها مجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد؛ (٧) مواصلة الدول الأعضاء لجهودها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) عن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ عن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. الدول مدعوة أيضاً إلى التعرف على التوصيات الصادرة عن حلقة العمل المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والانتخابية في وسط أفريقيا. وقد اشتركت في تنظيم حلقة العمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بمشاركة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في دوالا بالكاميرون. وبالإضافة إلى التوصيات المحددة التي قدمها المشاركون (أعضاء الهيئات التشريعية وأعضاء المجتمع المدني) والموجهة بشكل خاص إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، أنشئ محفل لنساء وسط أفريقيا لتعزيز المشاركة السياسية.
وافقت اللجنة بالإجماع على العودة إلى الشكل التقليدي لتقديم استعراض الحالة الجغرافية والسياسية والحالة الأمنية الذي تعده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.
عينت اللجنة الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا كمركز تنسيق مسؤول عن مسألة رعاية ضحايا الأعمال الإرهابية.
كررت اللجنة توصياتها المتعلقة بالاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي سينعقد في عام ٢٠١٦، والاجتماع المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين الذي سينعقد في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، جددت اللجنة تأكيدها على مبدأ تنظيم اجتماع تحضيري في نهاية عام ٢٠١٥ أو مطلع عام ٢٠١٦ من أجل إعداد بلدان وسط أفريقيا للمشاركة في الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين.
أوصت اللجنة بأنه ينبغي للدول الأعضاء، من الناحية السياسية، تأييد وتبني خارطة الطريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا. وأوصت اللجنة أيضاً بأن يناط بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وآلية التنسيق الإقليمية لاستراتيجية مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مهمة إجراء دراسة منهجية شاملة للتهديدات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية، وتقديم اقتراحات، بناء على ما توصلت إليه من نتائج، بشأن سبل القضاء على هذه التهديدات من أجل تقديمها إلى الاجتماع المقبل للجنة.
بناء على اقتراح من الكونغو، أوصت اللجنة بأن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالاقتران مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة شراكة استراتيجية مع المنظمة البحرية الدولية من أجل تحقيق التنفيذ الفعال لأحكام قرار المنظمة البحرية الدولية A.28/Res.1069 المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ المتعلق بإنشاء صندوق استئماني تابع للمنظمة البحرية الدولية من أجل مكافحة القرصنة البحرية في خليج غينيا.
دعت اللجنة المركز إلى تنظيم اجتماع تقني بشأن الأمن ورصد الاتجار بالأسلحة في البحر.
أوصت اللجنة بإدراج منظور أرض - بحر في إطار الجهود المبذولة لتأمين خليج غينيا، بغية توسيع جدول أعمال مركز التنسيق الأقاليمي.
أوصت اللجنة بتوسيع نطاق المناقشات الجارية لمسألة الجماعات المسلحة ليشمل أفريقيا بأسرها.
أوصت اللجنة أيضاً ببدء النظر في زيادة الموارد المالية والمادية الموضوعة تحت تصرف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا نظراً لاتساع أنشطته.
أوصت اللجنة بأن تدرج مسألة التهديد الذي تشكله الأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام على السلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا في جدول أعمال مؤتمر القمة القادم لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالإضافة إلى بيان يقدمه منسق الأمم المتحدة الإقليمي لمسائل مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا.

أشارت اللجنة إلى أهمية الرسالة الموجهة إلى الأمين العام في عام ٢٠١٣ (A/68/553)، والتي شمل مرفقها التوصيات التالية:

- تعيين ممثل خاص أو مبعوث خاص للأمين العام معني بحماية الحيوانات والنباتات، يناط به تعبئة المجتمع الدولي من أجل مكافحة الصيد غير المشروع؛
- تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة عن الصيد غير المشروع يركز على ما يترتب عليه من آثار بيئية واقتصادية وأمنية؛
- عقد مؤتمر دولي بشأن هذه المسألة، تستضيفه غابون؛
- إنشاء شبكة للتنسيق والاتصالات من أجل إنفاذ القوانين الداعية إلى مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية عموما، وبوحيدي القرن والفيلة خصوصا؛
- تعزيز التعاون عبر الحدود، وفقا للاتفاقيات الدولية المتصلة بحماية أنواع الحيوانات البرية المهددة بالانقراض، من أجل التصدي للأنشطة الإجرامية التي تيسر عرض منتجات الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وتسويقها؛
- زيادة دعم شبكة المناطق المحمية في وسط أفريقيا، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، حتى يتسنى لهذه المؤسسة المتخصصة دون الإقليمية أداء دورها في مكافحة الصيد غير المشروع.

جددت اللجنة توصياتها المستندة إلى رغبة وفد الكونغو في إجراء تقييم متعمق لحالة المرأة في المنطقة دون الإقليمية برمتها. ومن أجل تحقيق ذلك، طلبت اللجنة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إعداد تقرير مفصل عن مدى التنفيذ في وسط أفريقيا لقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا. ومن شأن هذا التقرير بيان التقدم المحرز، وكذلك التحديات و/أو الصعوبات التي واجهتها البلدان والكيانات دون الإقليمية. كما ينبغي أن يقدم توصيات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لتيسير التنفيذ الفعال لتلك القرارات في جميع بلدان وسط أفريقيا.

أوصت اللجنة كل الدول والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بأن تقدم في الاجتماع القادم عرضا لمسألة تغير المناخ وأثره على السلام والاستقرار في أفريقيا. كما اقترحت اللجنة أن تعرض الأمانة مذكرة مفاهيمية عن هذا الموضوع.

أوصت اللجنة الأمانة والرئيس المقبل بتذكير الدول الأعضاء كتابةً بضرورة الوفاء بالتزاماتها المالية بشأن تنفيذ إعلان ليبرفيل المؤرخ أيار /مايو ٢٠٠٩.

المرفق ٢: حالة الاشتراكات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني منذ إنشائه		
السنة	الدول الأعضاء (بالترتيب الأبجدي الإنكليزي)	المبلغ بدولارات الولايات المتحدة
١٩٩٨	ألمانيا	٤٨٩٩٦
١٩٩٧	قبرص	١٠٠٠
١٩٩٨	إيرلندا	١٥٠٠٠
١٩٩٨	إيطاليا	٣٠٠٠٠
١٩٩٦	اليابان	٦٠٠٠٠٠
١٩٩٨	النرويج	٣٠٣٥٥,٣٦
١٩٩٨	البرتغال	١٠٠٠٠
٢٠١٥	أنغولا	٤٠٠٠٠
٢٠١١	أنغولا	١٠٠٠٠
٢٠١٠	أنغولا	١٠٠٠٠
٢٠١١	الكونغو	١٠٩٦١,٠٨
٢٠١٠	الكونغو	٩٢٩٩,٣٩
١٩٩٧	غابون	١٩٣٢
٢٠١٢	غابون	٣٠٠٠٠
١٩٩٧	تشاد	١٧٤٢,٠٩
٢٠٠٢	الجمهورية التشيكية	١٥٠٠٠
١٩٩٨	المملكة المتحدة	٣٥٠٠٠
٢٠١١	سان تومي وبرينسيبي	٢٥٢٧٣
١٩٩٩	السويد	١٠٠٠٠
	المجموع	٩٣٤٥٥٨,٩٢

المرفق ٣

إعلان ليبرفيل بشأن اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

نحن، وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وقد اجتمعنا في ليبرفيل، غابون، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥:

إذ يساورنا بالغ القلق إزاء تفاقم الهجمات المرتكبة في الكاميرون وتشاد من قبل جماعة بوكو حرام الإرهابية، المشار إليها اليوم بالدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، والمخاطر التي تواجهها الدول الأعضاء الأخرى؛

وإذ ندرك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة وتعاونية وفعالة وطويلة الأجل للتصدي لخطر الإرهاب في وسط أفريقيا؛

وإذ نذكّر باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المعتمدة في عام ٢٠٠٦؛

ندين بأقوى العبارات الممكنة الهجمات المتكررة والمميتة التي ترتكبها هذه المجموعة غير واضحة المعالم والجماعات الإرهابية الأخرى الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة؛

نؤكد من جديد تمسكنا بإعلان وزراء خارجية اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي اعتمد في بوجومبورا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ دعما للكاميرون؛

نقرر اعتماد وتأييد الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا وخطة عملها، وفقا للرغبات المعرب عنها في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة، الذي عقد في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

نشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على دعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها؛

نقرر أيضا إجراء تقييم منتظم للاستراتيجية وخطة عملها في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة.

ليبرفيل، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

إعلان ليبرفيل بشأن تشغيل مركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في خليج غينيا

نحن، الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وقد اجتمعنا في ليبرفيل، غابون، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للجنة،

١-١ إذ نضع في اعتبارنا المبادرات التي تقوم به الجماعتان الاقتصاديتان الإقليميتان ولجنة خليج غينيا، بما فيها بروتوكول حماية المصالح البحرية الحيوية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعتمد في كينشاسا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ والاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعتمد في ياموسوكرو في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤؛ والاستراتيجية البحرية المتكاملة للجنة خليج غينيا، المعتمدة في مالابو في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٣؛

١-٢ وإذ نشير إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠٣٩ المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي حث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا على العمل معا من أجل وضع استراتيجية إقليمية للتصدي لخطر القرصنة والسطو المسلح وغير ذلك من الأفعال الإجرامية في البحر، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي؛

١-٣ وإذ نشير إلى مقررات مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ياوندي؛

١-٤ وإذ نضع في اعتبارنا البروتوكول الإضافي الملحق بمذكرة التفاهم التي أبرمتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشأن السلامة البحرية والأمن البحري في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا والمتعلق بتنظيم وسير عمل مركز التنسيق أقاليمي من أجل تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لحماية المصالح البحرية للدول المعنية، المعتمد في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في ياوندي؛

١-٥ وإذ نعي الأثر السلبي للقرصنة البحرية والسطو المسلح وغير ذلك من الأفعال الإجرامية التي ترتكب في المجال البحري المشترك على التنمية المستدامة في هذه المناطق؛

١-٦ وإذ نؤكد من جديد الدور الرئيسي الذي يؤديه مركز التنسيق الأقاليمي في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة والأفعال الإجرامية التي ترتكب في المجال البحري لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا؛

١-٧ وإذ نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الكاميرون وبالدعم المقدم من الشركاء التقنيين والماليين من أجل إنشاء وتشغيل مركز التنسيق الأقاليمي؛

١-٨ وإذ نرغب بالعمل معا من أجل إطلاق مركز التنسيق الأقاليمي؛

٢ - نعلن ما يلي:

٢-١ نتعهد دون تحفظ ببذل كل جهد ممكن لتعبئة ما يكفي من الموارد المالية والبشرية واللوجستية من أجل تمكين مزكز التنسيق الأقاليمي من بدء عمله بالشكل الأمثل وفي الوقت المحدد؛

٢-٢ نحث الدول الأعضاء على دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للتصدي للقرصنة البحرية في خليج غينيا وفي التشغيل الفعال لمركز التنسيق الأقاليمي؛

٢-٣ نطلب إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا القيام بما يلي:

— مواصلة تطوير وتفعيل آليات التنسيق التي من شأنها تمكين مختلف أصحاب المصلحة (مركز التنسيق الأقاليمي، المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، مركز التنسيق البحري المتعدد الجنسيات) على اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لجميع الأخطار البحرية؛

— تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا من أجل زيادة تنسيق الإجراءات؛

— مواصلة الضغط على الشركاء الدوليين من أجل دعم مركز التنسيق الأقاليمي وجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز هذا التعاون الإقليمي؛

٢-٤ نطلب إلى الأمم المتحدة دعم التشغيل الفعال لمركز التنسيق الأقاليمي؛

٢-٥ نحيط علما باقتراح الكاميرون القيام، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بتنظيم واستضافة الاجتماع السنوي لكبار مسؤولي مركز التنسيق الأقاليمي في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في ياوندي؛

٦-٢ سنبقي هذه المسألة قيد النظر ونطلب إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تقدم لنا معلومات مستكملة عن الحالة في الاجتماع الوزاري الثاني والأربعين للجنة الاستشارية.

ليبرفيل، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

إعلان ليبرفيل بشأن مكافحة الصيد غير المشروع في وسط أفريقيا

نحن، وزراء الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في ليبرفيل، غابون، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، في الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للجنة:

١-١ إذ يساورنا القلق إزاء مدى انتشار الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وآثاره الضارة على البيئة والاقتصاد والأمن؛

١-٢ وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء خطر انقراض الأحياء المحمية من النباتات والحيوانات نتيجة الصيد غير المشروع؛

١-٣ وإذ ناخذ في الاعتبار الاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الاستغلال غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا، المعتمدة في حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

١-٤ وإذ نأخذ في الاعتبار القرار المتعلق بالمحافظة على النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها المستدامة؛

١-٥ وإذ نأخذ في الاعتبار اتفاق التعاون بشأن إنشاء منطقة سانغا التي تضم ثلاثة منتزهات وطنية، الذي أبرمته حكومات الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو؛

١-٦ وإذ نأخذ في الاعتبار اتفاق التعاون بشأن إنشاء منطقة دجا-أودزالا-مينكيبه (TRIDOM) التي تضم ثلاثة منتزهات وطنية، الذي أبرمته حكومات الكاميرون والكونغو وغابون في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛

١-٧ وإذ نأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/69/314 المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمعنون ''التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية''؛

١-٨ وإذ نأخذ في الاعتبار خطة الطوارئ القصوى لمكافحة الصيد غير المشروع المعتمدة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣ في ياوندي في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية ووزراء التعاون والتكامل والدفاع والأمن وحماية الأحياء البرية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

١-٩ وإذ نرحب بالصكوك القانونية الإقليمية، بما فيها بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وميثاق عدم

الاعتداء للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واتفاقية التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واتفاقية المساعدة المتبادلة، التي توفر إطارا إقليميا للتعاون في مسائل السلام والأمن؛

١-١٠ وإذ نرحب أيضا باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ قرارا تاريخيا بشأن التصدي للصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية؛

١-١١ وإذ ندرك الحاجة إلى إنشاء آليات إقليمية مخصصة تحديدا لمكافحة الجرائم المتصلة بالأحياء البرية والغابات، تكون مسؤولة عن وضع استراتيجيات وسياسات للملاحقة القضائية وإنفاذ القوانين بشأن هذه المسألة في كل من الدول الأعضاء؛

١-١٢ وإذ ندرك أن الصيد غير المشروع يشكل تهديدا خطيرا للحيوانات والنباتات البرية وتحديا حقيقيا للأمن الوطني بالنسبة لجميع دول المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا؛

١-١٣ وإذ ندين الاتجار بالأنواع المحمية، الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن الدول؛

٢- نعلن ما يلي:

٢-١ نتعهد دون تحفظ بالعمل معا على مكافحة الصيد غير المشروع في المنطقة دون الإقليمية؛

٢-٢ ونوصي جميع الدول الأعضاء بالعمل من أجل تنسيق إجراءاتها لمكافحة الصيد غير المشروع بفعالية؛

٢-٣ وندعو إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي لتيسير تبادل المعلومات بشأن تحركات الضالعين في الصيد غير المشروع من أجل تحسين تنسيق الاستجابة؛

٢-٤ ونحث الدول الأعضاء والشركاء على إعادة إحياء المنظمة المعنية بحفظ الحياة البرية في أفريقيا بحيث تكون أفضل استعدادا وقدرة للاضطلاع بدورها الكامل في مكافحة الصيد غير المشروع؛

٢-٥ وندعو المجتمع الدولي إلى دعم إعادة إحياء تلك المنظمة؛

٢-٦ وندعو المجتمع الدولي والشركاء التقنيين والماليين إلى تعبئة وإتاحة التمويل الإضافي للدول من أجل دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبلدان الأعضاء فيها المشارِكة في تنفيذ خطة الطوارئ القصوى لمكافحة الصيد غير المشروع؛

٢-٧ وسنبقي هذه المسألة قيد النظر ونطلب إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تقدم لنا معلومات مستكملة عن الحالة في الاجتماع الوزاري الثاني والأربعين للجنة الاستشارية؛

٢-٨ وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه المالي والمادي والتقني إلى الدول في المنطقة دون الإقليمية من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة هذه الآفة؛

٢-٩ ونطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إدراج هذه المسألة في التقرير نصف السنوي المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ليبرفيل، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

المرفق ٤ – قائمة المشاركين

أنغولا

الاسم	الوظيفة
معالي السيد جورج ريبيلو بينتو شيكوتي	وزير الشؤون الخارجية
سعادة السيد جواكيم دوس إسبيريتو سانتو	سفير، مدير إدارة أفريقيا والشرق الأوسط والمنظمات الإقليمية في وزارة الشؤون الخارجية
سعادة السيد دياكينغا سيراو توكو	سفير أنغولا في غابون
السيد ألبيرتو كاسونغا كابونغو	وزير مستشار في البعثة الدبلوماسية لأنغولا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية
السيد فيرجيليو أنطونيو زولومونغو	مستشار في إدارة أفريقيا والشرق الأوسط والمنظمات الإقليمية في وزارة الشؤون الخارجية
السيد مانويل فييرا دا فونسيكا	مستشار دبلوماسي في البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة
السيدة سايونارا جوالينه ساردينيا موالوبامبو	موظفة في الشؤون الفنية في إدارة أفريقيا والشرق الأوسط والمنظمات الإقليمية في وزارة الشؤون الخارجية
السيد جوزيف ماتينغو	كبير الفنيين في إدارة الشؤون المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية
السيد فرانسيسكو كاردوزو	ممثل وزارة الداخلية
السيد جيلبيرتو دوس سانتوس	مستشار، سفارة أنغولا في غابون
السيد مارتينيو نزاو ساكاما	سفارة أنغولا في غابون
السيد أنطونيو دومينغوس نغولا	سكرتير أول، سفارة أنغولا

بوروندي

الاسم	الوظيفة
معالي السيد ألان إيميه نياميتوي	وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
العقيد تارسيس روزوغورو	مستشار في مجال التعاون، الأمانة العامة الدائمة لوزارة الدفاع الوطني والمحاربين القدماء
السيد جان كلود كانينيه	مدير المنظمات الدولية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

الكاميرون

الاسم	الوظيفة
سعادة السيد صامويل امفوندو أيولو	سفير الكاميرون في غابون وسان تومي وبرينسيبي
السيدة آن شانتال ناما	مديرة شؤون الأمم المتحدة والتعاون اللامركزي في وزارة الشؤون الخارجية
السيد أبراهام برنار إوغيني	رئيس شعبة سائر أنحاء العالم لدى هيئة الأركان العامة، وزارة الدفاع

جمهورية أفريقيا الوسطى

الاسم	الوظيفة
السيد شيروبان مولوغباما	سفير، مدير مكتب الوزير، وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية
السيدة جان-ماري ليتيسيا بوكورو أمفي-وانغ	سفيرة، مستشارة دبلوماسية، وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والفرنكوفونية
العقيد ألفريد سيرفيس	رئيس بعثة، الدفاع والأمن

جمهورية الكونغو

الاسم	الوظيفة
معالي السيد جان-كلود غاكوسو	وزير الشؤون الخارجية والتعاون
سعادة السيد بيير انزيلا	سفير مفوض فوق العادة لجمهورية الكونغو في غابون
سعادة السيد ريمون سيرج بال	سفير مفوض فوق العادة، الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة في نيويورك
السيدة شانتال ماريز إيتوا-أبويولو	أمينة عامة مساعدة، رئيسة إدارة الشؤون المتعددة الأطراف، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
السيد غابرييل أنغابا	مدير الأمن الخارجي، مكتب رئاسة الجمهورية
السيد فوانسوا إندي	مستشار الشؤون الأمنية، وزارة الداخلية واللامركزية
السيد أوريليان برونو سامبا مالونغا	مستشار في شؤون الجيش والدرك والموارد البشرية، وزارة الدفاع الوطني
السيد أيميه شارل ماندو	مستشار في الشؤون البحرية، وزارة النقل والطيران المدني
السيد بافون مولّيه	مدير شؤون التعاون، وزارة النهوض بالمرأة وإدماج المرأة في التنمية
السيد بيير فيليكس كيمبادي	رئيس شعبة التكامل دون الإقليمي في إدارة أفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
السيد بريس نازير إيلينغا هيبارا	ملحق، مكتب وزير الشؤون الخارجية والتعاون

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الاسم	الوظيفة
معالي السيد ريمون تشيبانداا انتونغا مولونغو	وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية
السيد بيير تشيامالا تشينغومبيه	مستشار وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية
السيد فلوريبير كابالو ميلاندو	مدير مكتب أفريقيا، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية
السيد فيليب مايبلي زينغابو	دبلوماسي، سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ليبرفيل
السيد جان بولان ماكازي	
السيد جان كلود مازوكويه	

غابون

الاسم	الوظيفة
معالي السيد إيمانويل إيسوز انغونديه	وزير دولة، وزير الشؤون الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليمي
معالي السيد إيزيدور كاليكست إنسيه إدانغ	وزير مندوب لدى وزير الدولة للشؤون الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليمي
سعادة السيدة ميراي إنزيتزي	الأمينة العامة لوزارة الشؤون الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليمي
سعادة السيد أركاد موبندو	مدير مكتب الوزير المندوب
سعادة السيد ريجيس ميشيل أونانغا انديايه	سفير مفوض فوق العادة لجمهورية غابون لدى السنغال
اللواء بيير ريزوغو روسلو	لواء في الجيش
سعادة السيد ثيو سيدوان مويسي ميكيل	سفير غابون، أمين عام مساعد
سعادة السيد ألفريد مونغارا موسوتسي	سفير، مدير عام الشؤون الخارجية
سعادة السيد إيدمون باصيل ليندوغو	سفير، مدير عام الشؤون القضائية الدولية
سعادة السيد لاندري امبومبا	سفير، مدير شؤون المنظمات الدولية
سعادة السيد انغييند-ميكولو	سفير، مدير مكتب الشؤون الأمريكية
السيدة بيرنيس أبيغي أوونو	رئيسة شعبة شؤون الأمم المتحدة
السيدة برونيل كومبو	رئيسة شعبة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى
اللواء فيكتور موانغا عتيبا	مستشار وزير الداخلية
السيد ويليام ر. نياما	مستشار سياسي
المقدم مارسيل مايمبا مانغوندو	مستشار الإدارة العامة للوثائق والهجرة
السيد إوجين إيميه لوماني	رقيب شرطة أقدم، المديرية العامة للوثائق والهجرة
السيد بريس لييغي بونونو	ملازم في الشرطة، المديرية العامة للوثائق والهجرة

الاسم	الوظيفة
السيد جان ستيفان إندومو	رقيب شرطة أقدم، المديرية العامة للوثائق والهجرة
السيد إيميه بيبانغ بي امبا	نائب المدير العام للشؤون الخارجية، وزارة الشؤون الخارجية والفرنكوفونية والتكامل الإقليمي
السيد ألان اندونغ أوكديه	المديرية العامة للتنظيم والأفراد، قوات الشرطة الوطنية

غينيا الاستوائية

الاسم	الوظيفة
السيد لويس أسومو إمبا ميدجا	مستشار دبلوماسي، وزارة الشؤون الخارجية
السيد سانتياغو إمبا سيما إنغونغا	رئيس شعبة الأركان العامة للقوات المسلحة، وزارة الدفاع الوطني
السيد ميشا أنديمي بيينفينيدو إندونغ	موظف دبلوماسي

رواندا

الاسم	الوظيفة
معالي السيد موسى فاضل هاريمانا	وزير الأمن الداخلي
السيد ديزيريه نياروهيريرا	مدير عام، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون
السيد جان داماسين روداسينغوا	مدير، مكتب رئيس الجمهورية
السيد ويلسون رويغامبا	مستشار، سفارة رواندا لدى جمهورية الكونغو

سان تومي وبرينسيبي

الاسم	الوظيفة
معالي السيد كارلوس أوليمبيو ستوك	وزير الدفاع والشؤون البحرية
االسيد إوربينو جوزيه بوتيليو غونسالفيس	سفير، مدير السياسة الخارجية
االسيد ألكساندر دي سوسا بونتيس سيغوندو	مدير، مكتب رئيس الأركان
االسيد أماوري نوبريه دوس راموس	سكرتير دبلوماسي ثالث، وزارة الشؤون الخارجية

تشاد

الاسم	الوظيفة
السيد دجيفي داسيدي	أمين عام مساعد، وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي

الاسم	الوظيفة
السيد راتيبايه توروديتا	مدير عام مكتب الشؤون القضائية والمنازعات، وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي
اللواء أباكار ماهامات نيل	منسق عسكري، وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي

ضيف الشرف

الاسم الكامل	اللقب
البروفسور وولسون مفومو إيلا	موظف بحوث رقم ١ ، المديرية العامة للأمن الوطني مدير مركز البحوث التابع للكلية الدولية لقوات الأمن/المنسق الإقليمي لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – ليبرفيل

الاسم	الوظيفة
سعادة السيد أحمد علام-مي	الأمين العام
اللواء غارسيا	أمين عام مساعد، قسم التكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار
السيدة أشتا أحمد سيني	المساعدة الخاصة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا
السيد دانيال باسكال إيلونو	رئيس آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا/ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
السيد إف إيكس مورو	مستشار عسكري، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
السيد كزافييه مورانج	سفارة فرنسا، مستشار شؤون الأمن البحري
السيد ميساك كاسونغو موزو	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا — ليبرفيل

الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا — ليبرفيل – بانغي

الاسم	الوظيفة
سعادة السيد بيير موسى	رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا
السيد سيمون دجيبمبي مويلي	ممثل لجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في غابون

الاتحاد الافريقي – بانغي

الاسم	الوظيفة
اللواء جان-ماري ميشيل موكوكو	الممثل الخاص لرئيسة لجنة الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي بجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا

الاسم	الوظيفة
العقيد باناغون زان	مستشار عسكري، بعثة الاتحاد الأفريقي بجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا

مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا – ياوندي

الاسم	الوظيفة
السيد أغبيسي أهووانو	الممثل/المدير الإقليمي، مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا – ياوندي
السيدة دوروتي اندوه أونغيني	مسؤولة البرامج، مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا
السيد تايّو تشونزين ابجيندييه	مساعد لشؤون البرامج، مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى – بانغي

الاسم	الوظيفة
السيد كوتينيو سانشو	كبير المستشارين السياسيين

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا – لومي

الاسم	الوظيفة
السيدة أولاتوكونبو إيجيه	المديرة الإقليمية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة — داكار – ليبرفيل

الاسم	الوظيفة
السيدة فيرونيك رايت	مستشارة قانونية رئيسية ورئيسة قسم العدالة
السيد موريس جونيه	مستشار في شؤون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة – نيويورك

الاسم	الوظيفة
السيد قيس سلطان	مستشار سياسي

الأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا — أمانة اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

الاسم	الوظيفة
سعادة السيد عبد الله باتيلي	الممثل الخاص للأمين العام/رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
السيد أناتول أبيسي	رئيس مكتب الممثل الخاص
السيد كارنا سورو	رئيس قسم الشؤون السياسية
السيد فاسيل سيدورينكو	رئيس شؤون دعم البعثة
العقيد شيخ تيديان إمبودجي	مستشار عسكري
السيدة إيديث أويولو	مستشارة رئيسية للشؤون السياسية
السيد نوربير ويندجي	موظف إعلام، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
السيد بوريس تشومافي	مساعد خاص للممثل الخاص لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
السيد يوسف جاي	مستشار سياسي
السيد جيمس أجي	مستشار سياسي
السيد لودوفيكو كابيتو	رئيس قسم الأمن
السيدة أنتا غامبي	مساعدة إدارية لرئيس ديوان الموظفين
السيدة أبلافي آييه	مساعدة إدارية في إدارة الشؤون السياسية
السيدة آكسيل دزيكونغو	مساعدة إدارية لشؤون الإعلام
السيدة مارجولين بالوبييمي	مساعدة في شؤون تكنولوجيا المعلومات
السيد إيغور إيلا	مساعد في شؤون الاتصالات
السيد جيري بي بيبانغ	مساعد في شؤون الإعلام
السيدة أميدي أوجيني مينفوم	متدربة لدى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
السيد أونور هاندي	موظف للشؤون اللوجستية
السيد فرانك إلفيس وانا	سائق، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا
السيد يانيك ليليان بيلينغا	سائق، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا